PROVISIONAL
A/35/PV.95
16 December 1980
ARABIC

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة الخامسة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة والتسعين

المعقودة بالمقر، في نيويورك
يوم الاثنين ، ١٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٠ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : السيد فون فيخمار (جمهورية المانيا الاتحادية)

- وثائق تفويض الممثلين في الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة : التقرير الثاني للجنة وثائق التفويض [٣]
- تقرير الامين العام عن أعمال المنظمة [١٠]
- تقرير مجلس الأمن [١١]
- تقرير محكمة العدل الدولية [١٣]
- انتخابات لملء الشواغر في هيئات فرعية وانتخابات أخرى [١٦] (تابع)

(و) انتخاب المدير التنفيذي لبرنامج الامم المتحدة للبيئة : مذكرة من الامين العام

../..

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر واحد الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section , Department of Conference Services, room A-3550, 866 United Nations Plaza ، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

Digitized by UNOG Library

(أ) ١

- اقرار تعيين المدير التنفيذي لصندوق الامم المتحدة الخاص للبلدان النامية غير الساحلية : مذكرة من الامين العام [١٧ (ى)]
- تسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية : تقرير اللجنة السادسة [٥١]
- النظر في مشروع المواد المتعلق بأحكام الدولة الأكثر رعاية : تقرير اللجنة السادسة [١٠٣]
- استعراض عملية اعداد المعاهدات المتعددة الاطراف : تقرير اللجنة السادسة [١٠٤]
- تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها الثانية والثلاثين : تقرير اللجنة السادسة [١٠٦]
- تقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الامم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة [١٠٨] :
  (أ) تقرير اللجنة السادسة
  (ب) تقرير اللجنة الخامسة
- تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف : تقرير اللجنة السادسة [١٠٩]
- تسجيل ونشر المعاهدات والاتفاقات الدولية عملا بالمادة ١٠٢ من ميثاق الامم المتحدة : تقرير اللجنة السادسة [١١٠]
- توحيد مبادئ وقواعد القانون الاقتصادي الدولي ، المتصلة بوجه خاص بالجوانب القانونية للنظام الاقتصادي الدولي الجديد وتطويرها التدريجي [١١١] :
  (أ) تقرير اللجنة السادسة
  (ب) تقرير اللجنة الخامسة
- القراران اللذان اتخذهما مؤتمر الامم المتحدة المعني بتمثيل الدول في علاقاتها مع المنظمات الدولية : تقرير اللجنة السادسة [١١٢]
- النظر في اتخاذ تدابير فعالة لتعزيز حماية وأمن وسلامة البعثات الدبلوماسية والقنصلية والممثلين الدبلوماسيين والقنصليين : تقرير اللجنة السادسة [١١٤]
- قضية فلسطين [٢٤] :
  (أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف
  (ب) مشاريع القرارات
  (ج) تعديل

Digitized by UNOG Library

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٤٥

مواصلة نظر البند ٣ من جدول الأعمال

وثائق تفويض الممثلين في الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة : التقرير الثاني للجنة التفويض (A/35/484/Add.1) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : صباح اليوم ، سوف تنظر الجمعية أولا في التقرير الثاني للجنة وثائق التفويض الوارد في الوثيقة (A/35/484/Add.1) .

بما أنه لا يوجد من يطلب الكلمة بشأن هذا التقرير ، فانني أدعو الأعضاء الى النظر في مشروع القرار الذى أوصت به اللجنة في الفقرة التاسعة . لقد اعتمدت لجنة وثائق التفويض مشروع القرار دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تفعل نفس الشيء ؟

اعتمد مشروع القرار (قرار ٣٥/٤ باء) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد انتهينا من نظر البند ٣ من جدول الأعمال .

البند ١٠ من جدول الأعمال

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/35/1)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : من المعتاد بالنسبة للجمعية أن تأخذ علما بالتقرير السنوى للأمين العام ، الذى تمت الاشارة اليه في عدة مناسبات أثناء هذه الدورة . اذا لم يكن هناك اعتراض ، فسوف أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تتبع نفس هذا الاجراء .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد انتهينا من نظر البند ١٠ من جدول الأعمال .

البند ١١ من جدول الأعمال

تقرير مجلس الأمن (A/35/2)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : تقرير مجلس الأمن يغطي الفترة من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٧٩ الى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٨٠ .

Digitized by UNOG Library

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تأخذ علما بتقرير مجلس الأمن ؟

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد انتهينا من نظر البند ١١ من جدول الأعمال .

البند ١٣ من جدول الأعمال

تقرير محكمة العدل الدولية (A/35/4)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ان تقرير محكمة العدل الدولية يغطي الفترة من أول آب/أغسطس ١٩٧٩ الى ٣١ تموز/يوليه ١٩٨٠ .

اذا لم يكن هناك من يرغب في أخذ الكلمة ، فانني أقترح أن تأخذ الجمعية العامة علما بتقرير محكمة العدل الدولية .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد انتهينا من نظر البند ١٣ من جدول الأعمال .

مواصلة نظر البند ١٦ من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في هيئات فرعية وانتخابات أخرى :

(و) انتخاب المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (A/35/753)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ان الأمين العام في مذكرته يبلغ الجمعية بأنه يود تعيين السيد د . مصطفي كمال طلبه كمدير تنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لفترة أربع سنوات اعتبارا من أول كانون الثاني/يناير ١٩٨١ .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في انتخاب السيد طلبه كمدير تنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لفترة أربع سنوات اعتبارا من أول كانون الثاني/يناير ١٩٨١ ، كما أوصى بذلك الأمين العام ؟

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : باسم الجمعية أهنئ السيد طلبه وأتمنى له دوام النجاح في عمله الهام .

لقد انتهينا الآن من نظر البند ١٦ (و) من جدول الأعمال .

Digitized by UNOG Library

نظر البند ١٧ (ى) من جدول الأعمال

اقرار تعيين المدير التنفيذى لصندوق الأمم المتحدة الخاص للبلدان النامية غير الساحلية : مذكرة من الأمين العام (A/35/745) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : وفي مذكرته المتعلقة باقرار تعيين المدير التنفيذى لصندوق الأمم المتحدة الخاص للبلدان النامية غير الساحلية (A/35/745) ، يعلن الأمين العام انه لا يتقدم بأى ترشيح لاعتماده من جانب الجمعية العامة .

فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تأخذ علما بالوثيقة A/35/745 ؟

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بهذا نكون قد انتهينا من نظر البند ١٧ (ى) من جدول الأعمال .

نظر البنود ١٥ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٦ ، ١٠٨ ، ١٠٩ الى ١١٢ و ١١٤ من جدول الأعمال

تسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية : تقرير اللجنة السادسة (A/35/737) .

النظر في مشروع المواد المتعلقة بأحكام الدولة الأكثر رعاية : تقرير اللجنة السادسة (A/35/729) .

استعراض عملية اعداد المعاهدات المتعددة الأطراف : تقرير اللجنة السادسة (A/35/730) .

تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها الثانية والثلاثين : تقرير اللجنة السادسة (A/35/731) .

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة :

(أ) تقرير اللجنة السادسة (A/35/732) ؛

(ب) تقرير اللجنة الخامسة (A/35/766) .

Digitized by UNOG Library

تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف : تقرير اللجنة السادسة (A/35/733) .

تسجيل ونشر المعاهدات والاتفاقات الدولية عملا بالمادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة : تقرير اللجنة السادسة (A/35/734) .

توحيد مبادئ وقواعد القانون الاقتصادي الدولي ، المتصلة بوجه خاص بالجوانب القانونية للنظام الاقتصادي الدولي الجديد وتطويرها التدريجي :

(أ) تقرير اللجنة السادسة (A/35/735) ؛

(ب) تقرير اللجنة الخامسة (A/35/767) .

القراران اللذان اتخذهما مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتمثيل الدول في علاقاتها مع المنظمات الدولية: تقرير اللجنة السادسة (A/35/736) .

النظر في اتخاذ تدابير فعالة لتعزيز حماية وأمن وسلامة البعثات الدبلوماسية والقنصلية والممثلين الدبلوماسيين والقنصليين (A/35/670) .

قدم السيد هامب (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) ، مقرر اللجنة السادسة تقارير اللجنة (A/35/737 ، A/35/729 ، A/35/730 ، A/35/731 ، A/35/732 ، A/35/733 ، A/35/734 ، A/35/735 ، A/35/736 و A/35/670) ثم تحدث كما يلي :

السيد هامب (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) (مقرر اللجنة السادسة) (الكلمة بالانكليزية) : يشرفني أن أقدم الى الجمعية العامة تقارير اللجنة السادسة عن البنود ٥١ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٦ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ و ١١٤ الواردة في جدول أعمال هذه الدورة . وقد سنحت لي الفرصة من قبل أن أقدم الى الجمعية العامة تقارير اللجنة السادسة بشأن

Digitized by UNOG Library

بنود جدول الأعمال ٢٩ ، ١٠٢ ، ١٠٥ و ١٠٧ . وهكذا ، فقد تلقت الجمعية حتى الآن التقارير المتعلقة بالأربعة عشر بندا التي احيلت الى اللجنة السادسة للنظر فيها عند بداية هذه الدورة. وفي تقديمي للتقارير التي ننظر فيها اليوم ، سوف أتبع الترقيم الذى أعطي لها .

وبالتالي ، سوف أشير أولا الى البند ٥١ من جدول الأعمال ، المعنون " تسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية : تقرير الأمين العام " . ان تقرير اللجنة السادسة بشأن نظر هذا البند وارد في الوثيقة A/35/737 . وبعد مناقشة هذا البند ، وبعد تلقي تقرير مجموعة العمل التي شكلت تحت هذا البند والبند ١٠٨ ، اعتمدت اللجنة السادسة بالاتفاق العام في الرأى مشروع القرار الوارد في الفقرة (١٠) من تقريرها . ويحدوني الأمل في أن الجمعية العامة سوف تعتمد أيضا مشروع القرار هذا بالاتفاق العام في الرأى .

وفيما يتعلق بالبند ١٠٣ من جدول الأعمال المعنون " النظر في مشروع المواد المتعلقة بأحكام الدولة الأكثر رعاية : تقرير الأمين العام " . أود أن أوجّه عناية الجمعية العامة الى الوثيقة A/35/729 التي تتضمن تقرير اللجنة السادسة بشأن هذا البند . لقد اعتمدت اللجنة السادسة ، بالاتفاق العام في الرأى ، مشروع القرار الوارد في الفقرة ٧ من تقريرها تحت هذا البند . هل لي أن أعرب هنا مرة أخرى عن الأمل في أن مشروع القرار الذى أوصت به اللجنة السادسة سوف تعتمده الجمعية العامة بالاتفاق العام في الرأى .

ان تقرير اللجنة السادسة بشأن البند ١٠٤ من جدول الأعمال المعنون " استعراض عملية اعداد المعاهدات المتعددة الأطراف : تقرير الأمين العام " ، وارد في الوثيقة A/35/730 . وفي الفقرة ٨ توصي اللجنة السادسة الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار الوارد في هذه الفقرة والذى اعتمدته اللجنة السادسة دون تصويت .

والآن أود أن أسترعي انتباه الجمعية الى البند ١٠٦ من جدول الأعمال ، المعنون " تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها الثانية والثلاثين " . وتقرير اللجنة السادسة بشأن نظر هذا البند وارد في الوثيقة A/35/731 . وبعد مناقشة هذا البند ، اعتمدت اللجنة السادسة ، بالاتفاق العام في الرأى ، مشروع القرار الوارد في الفقرة ٨ من تقريرها . واسمحوا لي بالاعراب عن أملي في أن الجمعية العامة سوف تحذو نفس الحذو وتقوم باعتماد مشروع القرار هذا بالاتفاق العام في الرأى .

Digitized by UNOG Library

والآن أنتقل الى البند ١٠٨ من جدول الأعمال ، المعنون " تقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة " . وأود أن أشير الى أن تقرير اللجنة السادسة ذا الصلة قد تم توزيعه تحت الرمز A/35/732 ، كما ألفت الانتباه الى أن توصية اللجنة واردة في الفقرة ١٥ من التقرير . ان مشروع القرار الذى أوصي باعتماده ، اعتمدته اللجنة السادسة عن طريق اجراء تصويت مسجل بأغلبية ٩٨ صوتا مقابل لا أحد وامتناع ١٧ عن التصويت .

وبالنسبة الى البند ١٠٩ من جدول الأعمال ، المعنون " تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف " ، توصي اللجنة السادسة الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار الوارد في الفقرة ٨ من التقرير في الوثيقة A/35/733 . وقد اعتمدت اللجنة السادسة مشروع القرار بالاتفاق العام في الرأى ، وآمل في أن الجمعية العامة سوف تعتمد بالمثل مشروع هذا القرار بالاتفاق العام في الرأى .

ان تقرير اللجنة السادسة في الوثيقة A/35/734 يتعلق بالبند ١١٠ من جدول الأعمال المعنون " تسجيل ونشر المعاهدات والاتفاقات الدولية عملا بالمادة الثانية بعد المائة من ميثاق الأمم المتحدة : تقرير الأمين العام " . وتوصي الفقرة (٥) الجمعية العامة بأن تأخذ علما بتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/35/423 ، وأن تقرر ادراج البند المعنون " تسجيل ونشر المعاهدات والاتفاقات الدولية عملا بالمادة الثانية بعد المائة من ميثاق الأمم المتحدة " . في جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة .

وبالنسبة الى البند ١١١ ، المعنون " توحيد مبادئ وقواعد القانون الاقتصادى الدولي المتصلة بوجه خاص بالجوانب القانونية للنظام الاقتصادى الدولي الجديد ، وتطويرها التدريجي : تقرير الأمين العام " . أود أن ألفت انتباه الجمعية الى الوثيقة A/35/735 التي تتضمن تقرير اللجنة السادسة بشأن ذلك البند . وفي الفقرة ١٠ من هذا التقرير ، توصي اللجنة السادسة الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار الذى اعتمدته عن طريق اجراء تصويت مسجل بأغلبية ٩٢ صوتا مقابل ٦ أصوات وامتناع ١٦ عن التصويت .

Digitized by UNOG Library

وخلال الدورة ، فان اللجنة السادسة قد نظرت أيضا في البند ١١٢ بعنوان " القراران اللذان اتخذهما مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتمثيل الدول في علاقاتها مع المنظمات الدولية " : (أ) القرار المتعلق بمنح مركز المراقب لحركات التحرير الوطني التي تعترف بها منظمة الوحدة الأفريقية أو جامعة الدول العربية أو كلتاهما ؛ (ب) القرار المتعلق بتطبيق الاتفاقية على أنشطة المنظمات الدولية مستقبلا . وقد اعتمدت مشروع قرار بتصويت مسجل فوافق عليه ٧٠ وعارضه ١٠ وامتنع ٢٩ عضوا عن التصويت ، وعنوانه " منح مركز المراقب لحركات التحرير الوطني التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية أو جامعة الدول العربية أو كلتاهما ، وهو الوارد في الفقرة ١٢ من تقرير اللجنة الموزع في الوثيقة A/35/736.

وأخيرا ، فيما يتعلق بالبند ١١٤ المعنون " النظر في اتخاذ تدابير فعالة لتعزيز حماية وأمن وسلامة البعثات الدبلوماسية والقنصلية والممثلين الدبلوماسيين والقنصليين " ؛ فانني استرعي انتباه الجمعية الى الوثيقة A/35/670 ، التي تتضمن تقرير اللجنة السادسة بشأن هذا البند . وقد اعتمدت اللجنة السادسة باتفاق الآراء مشروع القرار الذى يوجد نصه في الفقرة ٩ من تقرير اللجنة . وهنا مرة أخرى ، اسمحوا لي أن أعبر عن الأمل في أن الجمعية العامة سوف تعتمد مشروع القرار هذا باتفاق الآراء .

انني اغتنم هذه الفرصة لكي أعبر عن شكرى الجزيل وعميق تقديرى لأعضاء اللجنة السادسة ، وكذلك لأعضاء أمانة اللجنة لتعاونهم معي ، ولنصائحهم التي قدموها الي ، مما مكنني من النهوض بمهمتي بيسر .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : اعتبر ان الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقارير اللجنة السادسة التي أشار اليها المقرر .

وسوف تقتصر الكلمات على تعليل التصويت .

ان مواقف الوفود فيما يتعلق بمختلف توصيات اللجنة السادسة قد أوضحت في اللجنة ، ووردت في المحاضر الرسمية .

هل لي أن أذكّر انه وفقا للمقرر ٣٤/٤٠١ ، فان الجمعية العامة توافق على انه عندما ينظر في مشروع القرار في لجنة رئيسية وفي الجلسة العامة فانه يجب على الوفد ، ما أمكن ، أن يعلل

Digitized by UNOG Library

تصويته مرة واحدة ، اما في اللجنة واما في الجلسة العامة الا اذا كان تصويت الوفد مختلفا فـــي الجلسة العامة عنه في اللجنة .

هل لي كذلك أن اذكر الأعضاء انه وفقا للمقرر ٣٤/٤٠١ الذى أشرت اليه توا ، فـــان تعليلات التصويت يجب ان تقتصر على ١٠ دقائق ، وأن تلقيها الوفود من مقاعدها .

والآن سوف ننظر في تقرير اللجنة السادسة بشأن البند ١٥ من جدول الأعمال وعنوانـــه " تسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية " . وقد ورد تقرير اللجنة في الوثيقة A/35/735.

سوف تتخذ الجمعية الآن مقررا بشأن مشروع القرار الذى أوصت به اللجنة السادسة فـــي الفقرة ١٠ من تقريرها A/35/735.

لقد اعتمدت اللجنة مشروع القرار باتفاق الآراء . فهل لي أن اعتبر ان الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار ؟

اعتمد مشروع القرار (قرار ٣٥/١٦٠)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن قد انتهينا من النظر في البند ١٥ مـــن جدول الأعمال .

والآن ننتقل الى تقرير اللجنة السادسة بشأن البند ١٠٣ من جدول الأعمال وعنوانه " النظر في مشروع المواد المتعلقة بأحكام الدولة الأكثر رعاية " . وقد ورد التقرير في الوثيقة A/35/729.

سوف تتخذ الجمعية الآن مقررا بشأن توصية اللجنة السادسة في الفقرة ٨ من تقريرهـــا في الوثيقة A/35/729.

لقد اعتمدت اللجنة السادسة مشروع القرار باتفاق الآراء . فهل لي أن اعتبر ان الجمعيـــة ترغب أيضا في اعتماده باتفاق الآراء ؟

اعتمد مشروع القرار (قرار ٣٥/١٦١)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بذلك ، نكون قد انتهينا من النظر في البند ١٠٣ من جدول الأعمال .

ان التقرير التالي للجنة السادسة يتعلق بالبند ١٠٤ من جدول الأعمال وعنوانه " استعراض عملية اعداد المعاهدات المتعددة الأطراف " . وقد ورد التقرير في الوثيقة A/35/730 اذا لم يكـــن

Digitized by UNOG Library

هنالك من يرغب في الحديث ، فانني أدعو الجمعية الى اتخاذ مقرر بشأن توصية اللجنة السادسة في الفقرة ٨ من تقريرها ، في الوثيقة A/35/730.

لقد اعتمدت اللجنة السادسة مشروع القرار بغير تصويت . فهل اعتبر ان الجمعية ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار (قرار ٣٥/١٦٢)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن ، نكون قد انتهينا من النظر في البند ١٠٤ من جدول الأعمال .

بعد ذلك ، سوف ننظر في تقرير اللجنة السادسة بشأن البند ١٠٦ من جدول الأعمال وعنوانه " تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها الثانية والثلاثين " . وقد ورد هذا التقرير في الوثيقة A/35/731.

سوف تتخذ الجمعية الآن مقررا بشأن توصية اللجنة السادسة في الفقرة ٨ من تقريرها الوارد في الوثيقة A/35/731.

لقد اعتمدت اللجنة السادسة مشروع القرار باتفاق الآراء . فهل لي أن اعتبر ان الجمعية ترغب في ان تعتمده ؟

اعتمد مشروع القرار (قرار ٣٥/١٦٣)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بذلك نكون قد اختتمنا نظرنا في البند ١٠٦ من جدول الأعمال .

والآن ، سوف تنظر الجمعية في تقرير اللجنة السادسة بشأن البند ١٠٨ من جدول الأعمال وعنوانه : " تقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة" . وقد ورد هذا التقرير في الوثيقة A/35/732.

سوف تتخذ الجمعية الآن مقررا بشأن توصية اللجنة السادسة الواردة في الفقرة ١٥ من تقريرها في الوثيقة A/35/732 . أما تقرير اللجنة الخامسة بشأن الآثار الادارية والمالية لمشروع القرار هذا فوارد في الوثيقة A/35/766.

طلب اجراء تصويت مسجل .

اجرى تصويت مسجل .

Digitized by UNOG Library

المؤيدون : الجزائر ، الارجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، البرازيل ، بورما ، بوروندى ، كندا ، جمهورية افريقيا الوسطى ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، كمبوتشيا الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، غامبيا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هندوراس ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ايرلندا ، ايطاليا ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، لبنان ، ليسوتو ، الجماهيرية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواى ، بيرو ، الفلبين ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، الامارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الولايات المتحدة الامريكية ، فولتا العليا ، اوروغواى ، فنزويلا ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوى .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : بلغاريا ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، فرنسا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، هنغاريا ، اسرائيل ،

Digitized by UNOG Library

جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، منغوليا ، بولندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٢٥ صوتا مقابل لا أحد وامتناع ١٣ عضوا عن التصويت (قرار ٣٥/١٦٤) *

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : الآن ،أعطي الكلمة لممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الذى يرغب في الادلاء ببيان تعليلا للتصويت بعد التصويت .

السيد اورد زنكيكد ز (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) : لقد امتنع الوفد السوفياتي عن التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/35/732.

ان الموقف المبدئي للاتحاد السوفياتي بشأن أنشطة اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة يستند الى حقيقة انه خلال مشاورات طويلة جرت في الماضي ، تم التوصل الى اتفاق بهذا الشأن . ان اضافة عناصر جديدة سوف يخل بالتوازن الذى تحقق نتيجة للحلول التوفيقية التي تم التوصل اليها .وبالتالي ، فان ذلك سوف يؤدى الى اثر سلبي خطير على أعمال اللجنة الخاصة مستقبلا .

---

* ثم بعد ذلك أبلغ الامانة وفود أنغولا ،وغينيا الاستوائية ،وليبريا بأنها كانت تنتوى التصويت مؤيدة . ثم أبلغ الامانة وفدا أفغانستان وملاوى أنهما كانا ينتويان الامتناع عن التصويت .

Digitized by UNOG Library

ان وفد الاتحاد السوفياتي قد امتنع عن التصويت على مشروع هذا القرار وذلك بالنظـر الى عدم امكانية قبول الأحكام الواردة في الفقرة ٣ (أ) التي تقترح وضع أولويات لأعمال اللجنـة الخاصة ومتابعة أعمالها فيما يتعلق بالحفاظ على السلم والأمن الدولي بما في ذلك الاقتراحـات المتعلقة بعمل مجلس الأمن ، وكذلك الشأن بالنسبة الى الفقرة ٢ (ب) الخاصة بالتوصية الـى الجمعية العامة .

ان وفد الاتحاد السوفياتي ، يود ان يعرب عن خيبة أمله لأن مقدمي مشروع هذا القـرار لم يكونوا على استعداد ، خلال هذه الدورة ، لاجراء المشاورات اللازمـة مع جميع الوفود المهتمـة ، وقد قرروا أن يعملوا على اعتماد مشروع هذا القرار مهما كان الثمن رغم ما قد يكون لهذا التصـرف من أثر خطير على مستقبل أعمال اللجنة الخاصة .

وفي ظل هذه الظروف ، فان وفد الاتحاد السوفياتي لم يرغب في المشاركة في التصويـت ، وبالتالي فانه قد امتنع عن التصويت .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد انتهينا بذلك من نظر البند ١٠٨ من جدول الأعمال .

وننتقل الآن الى نظر تقرير اللجنة السادسة بشأن البند ١٠٩ من جدول الأعمال المعنـون " تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف " . والتقرير وارد في الوثيقة A/35/733 .

وستقوم الجمعية الآن باتخاذ مقرر بشأن مشروع القرار الذى أوصت به اللجنة السادسة فـي الفقرة (٨) من تقريرها . ولقد اعتمدت اللجنة السادسة مشروع هذا القرار باتفاق الرأى . فهـل لي ان أعتبر ان الجمعية العامة ترغب في ان تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار (قرار ٣٥/ ١٦٥)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد انتهينا بذلك من نظر البند ١٠٩ من جدول الاعمال .

وننتقل الآن الى نظر تقرير اللجنة السادسة بشأن البند ١١٠ المعنون " تسجيل ونشـر المعاهدات والاتفاقات الدولية عملا بالمادة ١٠٢ من ميثاق الامم المتحدة " . والتقرير وارد فـي الوثيقة A/35/734 .

Digitized by UNOG Library

فهل لي ان اعتبر ان الجمعية العامة توافق على أن تعتمد مشروع المقرر الذى أوصت بـــه اللجنة السادسة في الفقرة (٥) من تقريرها ؟

اعتمد مشروع المقرر

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد انتهينا بذلك من نظر البند ١١٠ من جدول الأعمال .

وننتقل الآن الى نظر تقرير اللجنة السادسة بشأن البند ١١١ من جدول الأعمال المعنون " توحيد مبادىء وقواعد القانون الاقتصادى الدولي ، المتصلة بوجه خاص بالجوانب القانونية للنظام الاقتصادى الدولي الجديد وتطويرها التدريجي " . والتقرير وارد في الوثيقة A/35/735 .

وستقوم الجمعية العامة الآن باتخاذ مقرر بشأن مشروع القرار الذى أوصت به اللجنـــــة السادسة في الفقرة (١٠) من تقريرها .

وتقرير اللجنة الخامسة بشأن الآثار الادارية والمالية المترتبة على تنفيذ مشروع هذا القـرار وارد في الوثيقة A/35/767 .

ولقد طلب اجراء تصويت مسجل .

اجرى تصويت مسجل .

المؤيـدون : أفغانستان ، الجزائر ، أنغولا ، الارجنتين ، جزر البهاما ، البحريـــن بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، البرازيل ، بلغاريـــا ، بورما ، بوروندى ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الـــرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جـزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيـــا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكيـــة ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، اثيوبيا ، فيجي ، غابون ، غامبيـــــا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غـــانا ، غرينـــادا ، غينيـــا ، غينيا ـ بيساو ، غيانا ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيـــا ، ايران ، العراق ، اسرائيل ، ساحل العاج ، جامايكا ، الاردن ، كينيـــا ،

Digitized by UNOG Library

الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواى ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند : الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، اوروغواى ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوى .

المعارضون : بلجيكا ، فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، لكسمبرغ ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : استراليا ، النمسا ، كندا ، الدانمرك ، فنلندا ، اليونان ، ايسلندا ، ايرلندا ، ايطاليا ، اليابان ، نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، اسبانيا ، السويد ، تركيا .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١١٩ صوتا مقابل ٦ أصوات وامتناع ١٦ عن التصويت (قرار ١٦٦/٣٥)* .

---

* وبعد ذلك أبلغ الأمانة وفود غينيا الاستوائية ، وليبريا ، والجماهيرية العربية الليبية بأنها كانت تنتوى التصويت مؤيدة .

Digitized by UNOG Library

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد انتهينا بذلك من نظر البند ١١١ من جدول الأعمال .

وننتقل الآن لنظر تقرير اللجنة السادسة بشأن البند ١١٢ من جدول الأعمال المعنون " القرارات اللذان اتخذهما مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتمثيل الدول في علاقاتها مع المنظمات الدولية " . والتقرير وارد في الوثيقة A/35/736 .

وأدعو الآن مندوب جامايكا الذى يود تعليل تصويته قبل التصويت ، الى أخذ الكلمة .

السيد فرانسيس (جامايكا) (الكلمة بالانكليزية) : عندما طرح مشروع القرار الوارد في التقرير على التصويت في اللجنة السادسة ، فان وفد بلادى قد امتنع لأسباب فنية أساسا . والآن ، فيما يتعلق بالفقرة (٢) من منطوق مشروع القرار المعني ، فانني في موقف يمكنني من القول بأنه في المناسبات الملائمة فان جامايكا على استعداد لأن تمنح حركات التحرير المعنية الامتيازات والحصانات المشار اليها في تلك الفقرة . ولذلك فنحن على استعداد لتأييد مشروع القرار وسنصوت لصالحه بالتالي .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ستقوم الجمعية الآن باتخاذ مقرر بشأن مشروع القرار الذى أوصت به اللجنة السادسة في الفقرة (٩) من تقريرها (A/35/736). وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، الجزائر ، انغولا ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، البرازيل ، بلغاريا ، بوروندى ، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ، الصين ، جزر القمر ، الكونغو ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، غرينادا ، غينيا ، غينيا ـ بيساو ، غيانا ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ،

Digitized by UNOG Library

ايران ، العراق ،ساحل العاج ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، سرى لانكا ، السودان ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوى .

المعارضون : بلجيكا ، كندا ، فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، اسرائيل ، ايطاليا ، لكسمبرغ ، هولندا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : الارجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، بورما ، جمهورية افريقيا الوسطى ، شيلي ، كولومبيا ، كوستاريكا ، الدانمرك ، فيجي ، فنلندا ، اليونان ، هندوراس ،ايسلندا ، ايرلندا ، اليابان ، نيوزيلندا ، النرويج ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواى ، بيرو ، البرتغال ، ساموا ، اسبانيا ، السويد ، فولتا العليا ، اوروغواى ، فنزويلا .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ٩٧ صوتا مقابل ١٠ أصوات وامتناع ٢٩ عن التصويت (قرار ٣٥/١٦٧)*.

---

* ثم أبلغ الأمانة وفد غينيا الاستوائية بأنه كان ينتوى التصويت مؤيدا .

Digitized by UNOG Library

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل اسرائيل تعليلا للتصويت بعد التصويت .

السيد روزين (اسرائيل) (الكلمة بالانكليزية) : حيث أن وفد بلادى لم يشارك في المناقشة المتسرعة بشأن هذا الموضوع في اللجنة السادسة ، نود أن نعلل تصويتنا السلبي بايجاز .

ونحن نأسف لأن المشتركين في تقديم مشروع القرار رفضوا الطلب المقدم من ممثلي بلجيكا والارجنتين من أجل السماح بالمزيد من الوقت لدراسة هذا الأمر . وعند تقديم مشروع القرار أوضح ممثل الامارات العربية المتحدة أنه كان يتحدث عن منظمة تدعي منظمة التحرير الفلسطينية وان حركات التحرير الوطنية الأخرى التي قد يرد اسمها في مشروع القرار تعتبر ثانوية بالنسبة للغرض الرئيسي من المشروع . وعلى ذلك فانني سوف أسير على نفس المنوال .

لقد بذل مقدم مشروع القرار جهدا كبيرا في اثبات افتراض لا يمكن الدفاع عنه وهو ان المنظمة المذكورة لها جميع سمات الدولة المستقلة ، وبالتالي الوضع القانوني لدولة مستقلة . ثم اعطانا عرضا مضللا لورقة عمل ، لم يذكر رقمها ، كان الأمين العام قد قدمها الى المؤتمر الثالث لقانون البحار منذ بضع سنوات وتتضمن اشارة الى امكانية بعض الاقاليم غير المستقلة أو شبه المستقلة في المشاركة في المعاهدات الدولية . تلك هي الوثيقة A/CONF.62/L.13 المجلد ٦ من المحاضر الرسمية لذلك المؤتمر ، الصفحة ١٢٥ ، وأعتقد انه أشار بوجه خاص الى الحاشية ١٠ .

ولا أنوى أن اتناول بالتفصيل جميع النقاط التي طرحها ، وعدد كبير منها تأكيدات قطعية ، بشأن بعض القضايا على انها غير خلافية بينما في الواقع هي عكس ذلك تماما . ومثال على ذلك ملاحظاته بشأن بعض مقررات مجلس الأمن وتفسيره لبعض أحكام النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن .

ان التفسيرات التي أعطاها لا تعتبر مقبولة بشكل عام . ويوافق وفد بلادى بشكل عام على البيانات التي القيت في معارضة مشروع القرار في الجلستين الرابعة والسبعين والخامسة والسبعين للجنة السادسة ، وبالتالي فانني لست بحاجة الى تكرار جميع هذه الملاحظات . وأود فقط أن أقدم بعض الأسباب الاضافية لتصويتنا السلبي .

ان الاقتراح القائل بان اتفاقية ١٩٧٥ قد تم وضعها قبل الاعتراف العام ببعض حركات

Digitized by UNOG Library

التحرير الوطنية ، غير صحيح . انني اشير الى القرار ٣٢٤٧ (د — ٢٩) بحذافير نصوصه فيما يتعلق باشتراك بعض حركات التحرير الوطنية كمراقب . ووفقا للفقرة الخامسة من البيان الختامي للمؤتمر الوارد في الوثيقة A/CONF.67/15 قبلت سبع حركات هذه الدعوة وكان قد تم تمثيلها في ذلك المؤتمر بما في ذلك الحركة التي اشار اليها ذلك الممثل .

وعندما وقع مندوب اسرائيل على البيان الختامي لمؤتمر عام ١٩٧٥ أضاف ما يلي :

" تعلن حكومة دولة اسرائيل ان توقيعها على هذا البيان الختامي لا يشكل بأى شكل من الأشكال قبولا للقرار A/CONF.67/L.2 والذى تشير اليه الفقرة الأولى من القرار المعروض علينا ، وبالتالي فانها لا تعتبر نفسها ملزمة بهذا القرار " .

وقد شرح مندوبنا موقفه بالكامل خلال المناقشة التي دارت في الجلسة العامة الثالثة عشرة للمؤتمر وقد ورد ذلك في الصفحتين ٥٩ و ٦٠ من المحاضر الرسمية لذلك المؤتمر في المجلد (١) .

ان هذا القرار يطلب من الجمعية العامة مجرد ان تنظر في مسألة تنظيم الوضع القانوني والتسهيلات والمزايا والحصانات اللازمة لبعض حركات التحرر الوطنية من أجل أداء مهامها ، التي اعترفت بها جامعة الدول العربية وهذا يشكل خطرا كبيرا بالنسبة للحفاظ على السلم والتعاون الدوليين ، باعتبار صياغة الفقرة الرابعة من ديباجة مشروع القرار المعروض علينا .

وأود أن أقول انه في ظل الوضع المحفوف بالمخاطر الذى يتعرض له الكيان الدبلوماسي اليوم — وأذكر ان عددا من بعثاتنا كان ضحية محاولات اغتيال من قبل هذه المنظمة التي تدعي انها حركة تحرير وطنية — فان امام اللجنة السادسة والجمعية العامة مهام أفضل من مجرد تدليل هذه المنظمة الارهابية التي تسعى الآن للحصول على مركز شبه دبلوماسي .

وبصرف النظر عن الضمانات العادية لمثل هذا الوضع الدبلوماسي وذلك لتسهيل انشطتها الشائنة ، فان الجمعية العامة على حد علمي ، لم تجد ان الوقت قد حان لبحث هذا الموضوع الذى طلب منها اتخاذ قرار بشأنه . ونحن نستثني الفقرة الرابعة من الديباجة التي تقول ان القرار مطلوب ، ضمن أسباب أخرى ، لتعزيز السلم والتعاون الدوليين . اننا نعتقد ان هذه الفقرة بعيدة كل البعد عن الواقع وذلك اذا ما نظرنا الى الحقيقة البسيطة وهي انه قبل ان نقنع مؤتمر الأمم

Digitized by UNOG Library

المتحدة الخاص بقانون البحار بقبول منح مركز المراقب لبعض هذه الحركات ، وبصفة خاصة حركة معينة ، فان رئيس المؤتمر الذى نأسف لوفاته منذ أيام :

"قد أكد رسميا ان وجود حركات التحرر الوطنية لم يؤد الى تحويل اهتمام المؤتمر عن عمله الأساسي " .

ان هذا الاقتباس مأخوذ من وقائع الجلسة العامة التاسعة والثلاثين في المجلد (١) من المحاضر الرسمية لذلك المؤتمر ، الصفحة ١٧٦ .

وانني اتساءل عما اذا كان هذا الاقتراح المعروض حاليا على مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار والذى تشارك فيه الدول المقدمة لمشروع القرار المقدم الينا ، والذى يتضمن تخويل حركات التحرر الوطنية الحق في ان تصبح اطرافا تعاقدية في المعاهدة الجديدة لقانون البحار ، أتساءل عما اذا كان هذا الاقتراح يتفق مع المهمة الرسمية المعطاة لرئيس مؤتمر دولي هام عرف بتعاطفه مع حركات التحرر الوطنية ؟

وبعيدا كل البعد عن تعزيز السلم والتعاون الدوليين ، فان حركة التحرر الوطنية المقصودة في مشروع هذا القرار كانت دائما عائقا ، وعائقا هاما ، امام تحقيق السلم والأمن الدولي . ويكفينا ان نعود الى المناقشات التي دارت منذ قليل في الجمعية العامة ذاتها للتأكد مما قلته .

ان هذه الأسباب وأسباب أخرى بما فيها تلك التي يتضمنها بياننا في اللجنة السادسة في ٢٧ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٩ ، توضح تصويتنا السلبي .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : قبل ان أعطي الكلمة لممثل الكويت الذى يرغب في التحدث ممارسة لحقه في الرد ، أعطي الكلمة لممثل اسرائيل لنقطة نظام .

السيد روزين (اسرائيل) (الكلمة بالانكليزية) : لقد كان انطباعي هو انه عندما نظمنا أعمال هذه الدورة كنا قد قررنا ان حق الرد سيمارس في نهاية يوم العمل . ولقد كنت في غير حاجة الى ذكر هذا الآن لو لم يتكرر نفس الشيء في الاجتماع الأخير للجنة السادسة والتي كان عليها أن تنظر عددا من البنود في جدول أعمالها . وقد طلب أحد المندوبين ممارسة حق الرد في سياق مناقشة هذا البند الخاص في جدول الأعمال . ولكن الرئيس قرر انه طبقا لقرار الجمعية العامة الذى كانت قد اتخذته في تاريخ سابق فان حق الرد يجب ان يمارس في نهاية يوم العمل وليس اثناء المناقشة .

Digitized by UNOG Library

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ردا على ملاحظة السيد مندوب اسرائيل ، فان الجمعية تدرك ان حق الرد سوف يمارس بعد انتهاء مناقشة كل بند من البنود اذ ان هذه الجلسة تناقش عددا من البنود وقد تقرر ذلك بطريق الصدفة في الأسبوع الماضي ، عندما طلب ممثل اسرائيل ممارسة حق الرد .

والآن أعطي الكلمة للسيد مندوب الكويت الذى يرغب في ممارسة حق الرد .

السيد امام (الكويت) (الكلمة بالانكليزية) : بصفتي رئيسا للمجموعة العربية أود أن أدلى بما يلي : ان السيد مندوب اسرائيل قد تجرأ ووصف منظمة التحرير الفلسطينية بأنها منظمة ارهابية عندما شرح تصويته على مشروع القرار المعني .

ان اسرائيل يجب ان تكون هي آخر دولة في العالم تتعت الآخرين بالارهاب ، فسجلها معروف والصحافة ووسائل الاعلام في الغرب واماكن أخرى مليئة بالاخبار عن الاعمال الارهابية التي تمارسها اسرائيل في الأراضي العربية المحتلة . ومن المعترف به عالميا انه في الضفة الغربية وفي غزة تقوم سلطات الاحتلال بأعمال وحشية واساءة معاملة المواطنين وتمارس تعذيبهم بانتظام .

Digitized by UNOG Library

ان سجن العرب يشمل فظائع تتجاوز بكثير عقاب قضاء الوقت في السجن ، ان التعذيب أصبح اجراء منتظما يلجأ اليه في السجون في الاراضي المحتلة . واستعمال الصدمات الكهربائية والماء المغلي والضرب المبرح اللاإنساني على جميع اجزاء الجسد والتعليق من الاقدام ومن الأيدى واقتلاع أظافر أصابع الأيدى والأرجل وتعريض المعتقلين لنهش الكلاب المفترسة والعقاب الجماعي ، هي جميعها ممارسات شائعة الآن . وقد حدثت واقعة مؤخرا في حلحول من ١٥ الى ٣٠ آذار/ مارس ١٩٧٩ . ولفترة ١٦ يوما فرض حظر تجول تام على المدينة كلها انتقاما لحادثة القاء الأحجار على حافلة لنقل الركاب . واذا ما أطلقت طلقة نارية واحدة من بيت عربي ، قامت السلطات الاسرائيلية بهدم شارع عربي بأكمله . كما أن ملاحقة المؤسسات التربوية الفلسطينية مستمرة . وتحدث الاحتكاكات لأن المدارس العليا والجامعات هي أماكن الحرية الفكرية لا لأن السلطات الاسرائيلية تسمح بذلك ، ولكن لأن مثل هذه المؤسسات يدخل هذا الأمر في طبيعتها .

ومنذ بضعة أيام فقط قتل أو جرح ١٣ طالبا بما فيهم طالبات في جامعة واحدة في الضفة الغربية وحدها . وانني متأكد من أن أعضاء اللجنة يذكرون كيف تواطأت اسرائيل على قتل عمد في الضفة الغربية لمجرد انهم رفضوا التعاون بالابقاء الى مالا نهاية على الاحتلال الاسرائيلي . واذا ما احتجنا الى شيء أحدث ، فان صحيفة النيويورك تايمز الصادرة في يوم الاثنين ٨ من كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٠ ، كتبت تقول :

" لقد بدأت الحكومة العسكرية الاسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة محاولة جديدة ضد الصحفيين الاجانب في سعيها الى الحيلولة دون وصفهم وصفا واقعيا للاصطدامات بين المتظاهرين العرب والجنود الاسرائيليين . ولقد اعتقل الاسرائيليون محررا صحفيا امريكيا وأحالوه الى سلطة الاتهام كما صادروا أفلام ومذكرات غيره " .

وهكذا نرى ان الارهاب الاسرائيلي يمتد الآن الى الصحفيين الاجانب أيضا . ولا شك في ان منظمة التحرير الفلسطينية مقبولة على الصعيد العالمي على أنها الصوت الفلسطيني المشروع الوحيد . وما زالت منظمة التحرير الفلسطينية تكتسب نفوذا باطراد على مدى العالم . وان اسرائيل تعتمد أساسا على قوتها العسكرية لتحقيق ما فشلت جهودها السياسية والدبلوماسية في تحقيقه ، أى سحق المنظمة التي تتحدث باسم الفلسطينيين . ان جهود اسرائيل مع ذلك مآلها الفشل هنا

Digitized by UNOG Library

وفي أى مكان آخر . ان شعب فلسطين سيعيش وستستمر منظمة التحرير الفلسطينية في التحدث باسمه .

السيد روزين (اسرائيل) (الكلمة بالانكليزية) : أقول باختصار شديد ، ان اصواتا أقوى من صوتي قد وصفت تلك المنظمة المزعومة بأنها منظمة ارهابية .

اما فيما يتعلق بباقي البيان الذى استمعنا اليه توا ، فان مسألة الشرق الأوسط والمسائل الاخرى مدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة ولا حاجة لي للادلاء بأى بيان آخر في هذا الشأن .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بذلك نختتم دراستنا للبند ١١٢ من جدول الأعمال . سوف تبحث الجمعية الآن تقرير اللجنة السادسة بشأن البند ١١٤ من جدول الأعمال والمعنون " النظر في الاجراءات الفعالة لدعم حماية وأمن وسلامة البعثات الدبلوماسية والقنصلية والممثلين الدبلوماسيين والقنصليين " . وقد ورد تقرير اللجنة في الوثيقة A/35/670 .

والآن أدعو السادة المندوبين الذين يرغبون في تعليل تصويتهم قبل التصويت ، الى أخذ الكلمة .

السيد كيركا (تركيا) (الكلمة بالفرنسية) : لأسباب واضحة للغاية ، فقد أيد الوفد التركي كل التأييد ادراج هذا البند على جدول أعمال الجمعية العامة . ولا شك ان الجمعية العامة ستدرك انه من المستحيل لممثل تركيا ان يظل صامتا عندما نأتي الى مناقشة هذه المسألة ، حيث ان البعثات التركية والدبلوماسيين والموظفين الرسميين وأيضا أعضاء أسرهم قد عانوا في مناسبات عديدة من معاملة لا إنسانية وحشية .

ومن وجهة نظرنا ، فان هذه المسألة ذات أهمية كبيرة ، وعلينا ان نعالجها على أساس قانوني وانساني دقيق دون أن نسمح بأن يكون الباعث على مناقشتنا لها هو الاعتبارات السياسية أو الأيدولوجية .

ان الوفد التركي يرحب بأن جميع الاجراءات العملية المتضمنه في مشروع القرار الوارد في الفقرة (٩) من تقرير اللجنة السادسة الوارد في الوثيقة A/35/670 ، والناجمة عن بحث غير متحيز وموضوعي للوضع ، تتمتع باتفاق في الرأى على أوسع نطاق .

Digitized by UNOG Library

وفي السنوات الاخيرة ، أرتكبت أعمال مثيرة للقلق وذات خطورة متزايدة وبعدد متكاثر ضد سلامة وأمن البعثات والممثلين الدبلوماسيين والقنصليين . ولقد تدهور الوضع الى حد خطير .والمشاهد الآن هو ان البعثات والممثلين الدبلوماسيين والقنصليين يتعرضون للمزيد من الأخطار أكثر من أى وقت مضى . ونتيجة ذلك ، فانه لا يمكن لأى بلد أو مجتمع أو اقليم أن يعتبر نفسه آمنا من هذه الموجات المعتوهة من العنف . ان موجة الارهاب لا تخالف أكثر حقوق الانسان قدسية فحسب ولكنها تعرقل بصفة جدّية سير العلاقات الدولية وأيضا احترام الأغراض والمبادىء الواردة في ميثاق الأمم المتحدة .

وبناء على ذلك ، فان جميع الدول سوف تفيد من البحث عن الاجراءات والضمانات المناسبة وارسائها ودعمها لحماية الدبلوماسيين والموظفين القنصليين ضمانا لتقدم العلاقات الدولية بسلام .

ان مسؤولية حماية البعثات الدبلوماسية والقنصلية وضمان أمنها ، تقع بصفة رئيسية على البلد المضيف المفوض لديه الممثلون . وعلى ذلك البلد أن يتخذ الاجراءات اللازمة للوفاء بالتزاماته وفقا للقانون الدولي . وبالطبع على الممثلين الدبلوماسيين والقنصليين ان يحترموا قوانين ولوائح البلد المفوضين لديه أو البلد المضيف والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية لذلك البلد . غير أنه وفقا للقواعد المرعية في القانون الدولي والتي اعترف بها منذ قرون ، فان هذا الالتزام للبلد المضيف أو المعتمد لديه الدبلوماسي باحترام حصانة وامتيازات الممثلين الدبلوماسيين والقنصليين وحقوق هؤلاء في التمتع بها وفقا للقوانين القائمة ، انما هو التزام مطلق وغير مشروط . وفي رأينا ، فان مشروع القرار يكرر فقط هذه الحقيقة الأساسية .

ان منطوق مشروع القرار المطلوب اعتماده ، يتضمن اجراءات وضعت للحيلولة دون ازدياد وتكثيف الهجمات الموجهة ضد سلامة الممثلين الدبلوماسيين والقنصليين ومكافحتها ان أعمال العنف ضد البعثات الدبلوماسية والقنصلية والممثلين الدبلوماسيين والقنصليين ، تدان بشدة .

ان الفقرة الرابعة من المنطوق تحث جميع الدول على اتخاذ جميع الاجراءات اللازمة للحيولة دون مثل هذه الأعمال ومعاقبة مرتكبيها ومن يشجعونهم ويدعمونهم وينظمون مثل هذه الأعمال أو يقومون بها ، عقابا صارما .

ان للفقرتين السابعة والثامنة أهمية قصوى ،لأنهما تلزمان الدول بتقديم تقرير في كل حالة محددة عن تنفيذ التدابير التي سبق اتخاذها بالفعل وعن الاجراءات الرامية الي تقديم

Digitized by UNOG Library

المخالفين الى العدالة والنتيجة النهائية لتلك الاجراءات . ان هاتين الفقرتين من المنطوق ذاتهما تسلمان بأن مسؤولية كل دولة عن مثل هذه المخالفات التي ترتكب في أراضيها ، تتجاوز مجرد اجراءات الأمن الوقائية وأن الدولة ملزمة بتقديم المجرمين الى العدالة وباتخاذ التدابير الفعلية للحيلولة دون تكرار مثل هذه الأفعال .

وفي الفقرة الثامنة من المنطوق ، يرجى من الامين العام أن يعمم على جميع الدول التقارير التي تصل اليه الا اذا طلبت الدولة التي تقدمها خلاف ذلك . ان تنفيذ مثل هذه الفقرة من المنطوق سوف يجعل في نظرنا من المستطاع الحكم على فاعلية الاجراءات التي تتخذها الدول لتناول مثل هذه الانتهاكات الواقعة على أرضها ضد أمن وسلامة البعثات وموظفيها .

وباعتماد مشروع هذا القرار فان الأمم المتحدة تسلم بالحاجة الضرورية للحيولة دون العنف ضد الدبلوماسيين والممثلين القنصليين ووضع حد لذلك . وعلاوة على ذلك فانه بهذا القرار ، تعبّر الجمعية العامة عن رغبتها في ألا تبقى شاهدا سلبيا لمثل أعمال العنف هذه التي ترتكب ضد البعثات القنصلية والدبلوماسية والممثلين القنصليين والدبلوماسيين - كما أنها تعبر علنا عن اصرارها على الحفاظ على كل ما اكتسبته الحضارة البشرية عن طريق تطوير واثراء القانون القنصلي والدبلوماسي من خلال سنّ قواعد اجراءات جديدة .

Digitized by UNOG Library

ويأمل وفد تركيا ان توحد جميع الدول جهودها طبقا لأحكام ونص هذا القرار وذلك لوضـــع حد للأعمال الارهابية التي تتعرض لها البعثات الدبلوماسية . واننا نعتبر ان هذا شرط لا غنى عنه من أجل نجاح الجهود المبذولة لمقاومة الاجرام الدولي .

واذا كان يمكن لدول العالم ـ عن طريق تجاوز خلافاتها والتغلب على مصالحها ومشـــاعرها سواء بالعطف أو الكراهية ـ أن تحقق الوحدة على ذلك المستوى ، فاننا قد نجرؤ على الأمل فـي أن الضحايا الأبرياء الخمس عشرة من الدبلوماسيين الاتراك الذين ماتوا في سبيل تركيا وسقطوا صـــرعى رصاص الارهابيين المتوحشين لاسباب حمقاء سوف ينعمون بسلام ، ويتأكدون من أن موتهم سوف يسهم في تعبئة وتوحيد المجتمع الدولي .

السيدة أحمدى (ايران) (الكلمة بالفرنسية) : لقد أعرب وفد بلادى عن تحفظاته وموقفه بالنسبة لمشروع القرار المقدم تحت البند ١١٤ من جدول الأعمال في اللجنة السادسة . ونـود ـ من خلالكم سيادة الرئيس ـ ان يسجل موقفنا هذا في محاضر الجمعية العامة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : انني واثق من أن المحاضر الحرفية ، سوف تسجل بها كلمة ممثلة ايران .

وسوف تتخذ الجمعية العامة الآن مقررا بشأن مشروع القرار الذى أوصت به اللجنة السادسـة في الفقرة (٩) من تقريرها الوارد في الوثيقة A/35/670 .

قد يذكر الأعضاء أن اللجنة السادسة اعتمدت مشروع هذا القرار بالاتفاق العام في الرأى . فهل لي أن أعتبر ان الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

أعتمد مشروع القرار (قرار ٣٥/ ١٦٨)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد انتهينا الآن من نظر البند ١١٤ وجميع البنـود التي أحيلت الى اللجنة السادسة .

Digitized by UNOG Library

مواصلة نظر البند ٢٤ من جدول الأعمال

قضية فلسطين

(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/35/35)

(ب) مشاريع القرارات (A/35/L.38 الى A/35/L.42/Rev.1)

(ج) التعديل (A/35/L.45)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أود أن أذكّر الممثلين بأن خمسة مشروعات قرارات قد عرضت على الجمعية العامة في جلستها التاسعة والثمانين المعقودة في ١٠ من كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ وهي المشروعات من A/35/L.38 الى A/35/L.42/Rev.1 . وفيما يتعلق بمشروع القرار A/35/L.38 فقد قدم تعديل له في الوثيقة A/35/L.45 ، وقد عرضت هذه الوثيقة في الجلسة التاسعة والثمانين أيضا .

وقبل أن أعطي الكلمة للممثلين ، أود أن أبلغ الجمعية العامة باسماء الدول التي انضمت الى مقدمي مشروعات القرارات الخمسة ، وهي بالنسبة لمشروع القرار A/35/L.38: جزر القمر ، اثيوبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غينيا ـ بيساو ، غيانا ، هنغاريا ، نيجيريا ، سان تومي وبرينسيبي وفييت نام .

أما الدول التي انضمت الى مقدمي مشروع القرار A/35/L.39 فهي : اثيوبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غيانا ، هنغاريا ، سان تومي وبرينسيبي ، وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية .

وأما الدول التي انضمت الى مقدمي مشروع القرار A/35/L.40 فهي : جزر القمر ، اثيوبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غينيا ـ بيساو ، غيانا ، هنغاريا ، نيجيريا ، سان تومي وبرينسيبي وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية .

أما الدول التي انضمت الى مقدمي مشروع القرار A/35/L.41 فهي : جزر القمر ، اثيوبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غينيا ـ بيساو ، غيانا ، هنغاريا ، نيجيريا ، سان تومي وبرينسيبي ، وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية .

Digitized by UNOG Library

وأخيرا فان الدول التي انضمت الى مقدمي مشروع القرار A/35/L.42 فهي : جزر القمر ، اثيوبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هنغاريا ، ملديف ، المغرب ، سان تومي وبرينسيبي ، تركيا وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية .

وأعطي الكلمة الآن لممثل مالطة .

السيد غوسي (مالطة) (الكلمة بالانكليزية) : لقد تم اجراء مفاوضات مكثفة خلال عطلة نهاية الأسبوع بشأن مشروع القرار A/35/L.38. وقد نجحنا في احراز تقدم فيما يتعلق بالفقرة (١) من المنطوق الى حد أن مقدمي مشروع القرار قد اتفقوا على ادراج نص منقح في النص الأصلي للفقرة (١) من المنطوق المشار اليها على أساس التعديل الذى اقترحه وفد بلادى في الوثيقة A/35/L.45.

ولذلك ، فانه لن تكون هناك حاجة لتصويت منفصل على ذلك التعديل مادام أن مقدمي المشروع قد وافقوا على ادراج التعديل .

وعلى ذلك ، يقرأ نص الفقرة (١) على النحو التالي :

" تعرب عن بالغ قلقها لعدم تحقيق حل عادل لمشكلة فلسطين ، ولأن هذه المشكلة مازالت بالتالي تؤدى الى تفاقم النزاع في الشرق الأوسط ، الذى تمثل لبّه ، والى تعريض السلم والأمن الدوليين للخطر ، ولأن قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ لا يؤمّن مستقبل الشعب الفلسطيني وحقوقه غير القابلة للتصرف ، التي يمثل إعمالها الشرط الجوهرى لحل عادل لقضية فلسطين".

هذا هو النص الجديد للفقرة (١) من منطوق مشروع القرار A/35/L.38 .

Digitized by UNOG Library

لقد جرت مشاورات اضافية بشأن الفقرتين ١٢ و ١٣ في مشروع القرار الأصلي . وتلك المشاورات لم تنته بعد . وبالتالي ، فان التغيير الوحيد حتى الآن هو الذى تلوت عليكم نصه . وما أقترحه هـو أن نصوت على مشروعات القرارات الأخرى ، على أن نعود الى هذا المشروع في نهاية جلسة صبـاح اليوم ، خاصة ، وأن بعض الوفود تنتظر تعليمات ، وهي في حاجة الى مزيد من الوقت قبل أن تختتم المفاوضات .

وعلى ذلك فان التعديل الذى اقترحته مالطة ، يجب ألا يطرح للتصويت الآن ، لأن مقدمي مشروع القرار وافقوا على مراجعة النص الأصلي بما يتمشى مع الفقرة التي قرأتها عليكم الآن .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : انني اعتبر أن الجمعية تود الأخذ بتوصية ممثـل مالطة ، أى عدم التصويت الآن على مشروع القرار A/35/L.38 على أن تعود اليه فيما بعد ، والأرجـح أن يكون ذلك في نهاية جلسة هذا الصباح .

والآن أعطي الكلمة لأولئك الممثلين الذين يرغبون في تعليل تصويتهم قبل التصويت علـى مشروعات القرارات الخمسة .

وحيث ان قائمة المتحدثين لتعليل تصويتهم قبل أو بعد التصويت طويلة ، فانني أود أن أذكركم مرة أخرى ، أن الجمعية العامة قررت في العام الماضي في المقرر ٣٤/٤٠١ أن يقتصر حـق تعليل التصويت على عشر دقائق ، وأن تدلي به الوفود من مقاعدها . ولدينا جهاز الكتروني لحساب الوقت وبالتالي ، فانني سأقاطع أى ممثل يتحدث أكثر من ١٠ دقائق .

السيد دى بينيس (اسبانيا) (الكلمة بالاسبانية) : لا أعتقد أن هناك أيـة حجة لم تستخدم في هذه الجمعية بشأن قضية فلسطين . ان الظلم والمأساة التاريخية لشعـب فلسطين ، رغم التوصيات المتكررة الصادرة عن هذه الجمعية ، والتي تعكس مشاعر الأغلبية الساحقة من أعضاء المجتمع الدولي ، بضرورة الاعتراف بالحقوق الوطنية المشروعة لشعب فلسطين بما في ذلـك حقه في اقامة دولته ، تجعل هذا الشعب يشعر باليأس وانعدام ثقته في المنظمات الدولية .

هناك بنود كثيرة في جدول أعمال هذه الجمعية تشير الى هذه المأساة . وكما قال الأميـن العام في تقريره ، فان الجوانب الأساسية في مشكلة الشرق الأوسط مترابطة ولا يمكن الفصل بينهـا .

Digitized by UNOG Library

وهكذا ، فان الجهود الدؤوبة والمستمرة يجب أن تبذل للتوصل الى حل ملائم عن طريق المفاوضات التي يجب أن تشترك فيها كافة الأطراف المعنية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية .

ان مشروع القرار A/35/L.38 - بغض النظر عن التعديل الذى أدخله وفد مالطة - ومشروع القرار A/35/L.40 و L.41 و L.42 تعالج مختلف جوانب حقيقة المشكلة الفلسطينية ، وبصورة خاصة ، فهي تؤكد مرة أخرى على حق هذا الشعب في تقرير المصير ، وفي اقامة وطن له . ورغم أن مشروع القرار A/35/L.38 يتضمن توصية الى مجلس الأمن باتخاذ تدابير فعّالة ، ورغم تقديرنا لذلك ، فاننا نود أن نعرب عن تحفظنا في هذا الصدد ، لانه ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير من العام المقبل ستصبح أسبانيا عضوا في مجلس الأمن . ولا نود أن نحكم مسبقا على ما سنقوله في هذا المجلس أو أن نحكم مسبقا على ما سيقرره ، وباستثناء ذلك سنصوت لصالح مشروعات القرارات الأربعة الأخرى .

وبالنسبة لمشروع القرار A/35/L.39 فاننا بالطبع ، نفهم هذا المشروع على أنه يشير الى حق الشعب الفلسطيني فقط ، وأنه لا يؤثر بأية صورة من الصور على الاتفاقات التي قد تكون عقدت بين أطراف في المنطقة . وأقول اننا سنصوت أيضا لصالح هذا المشروع .

السيد ليروثورلي (ليسوتو) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد بلادى يعتبر مشروع القرار A/35/L.38 برمته اجراء هاما للنهوض بحل لقضية الشرق الأوسط ، وخاصة استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه ولكن لدينا تحفظات على احكام معينة في النص نعتبر أنها أساسا تضر بقضية الشرق الأوسط ككل .

أولا ، ان مشروع القرار لا يعيد التأكيد على قرارات مجلس الأمن الهامة التي نجح هذا الجهاز من خلالها في تسهيل استقرار الموقف واستعادة السلام في الشرق الأوسط في فترتين خطيرتين من تاريخ النزاع في هذا المنطقة ، وأعني بالذات القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣)

Digitized by UNOG Library

في الحقيقة ان الفقرة الأولى من منطوق مشروع القرار تلقي الشك على فعالية قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) على أساس أن هذا القرار لا يوفّر أساسا ملائما لايجاد حل عادل لقضية فلسطين. ان التعديل المقترح من السيد ممثل مالطة، فيما يخص وفد بلادي، لا يتيح امكانية أفضل ومن المؤكد انه يثير المزيد من اللبس.

ان وفد بلادي لا يستطيع قبول الرأى الوارد في مشروع القرار، وعلى العكس من ذلك، فان وفد بلادي يعتبر أن قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) هو أساس جوهرى لاستتباب الأمن في المنطقة عن طريق ايجاد المبادئ الأساسية التي تحكم عناصر مشكلة الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

وهو يعالج المشكلة الفلسطينية في ثلاثة مواضع على النحو التالي: أولا، في الفقرة الثانية من الديباجة فان مجلس الأمن يؤكد على:

"... عدم جواز الحصول على الأراضي عن طريق الحرب ..."

ومن المؤكد ان كلمة الأراضي هنا تعني الأراضي الفلسطينية. وبما انه لا يمكن أن تكون هناك أمّة دون أرض، فان القرار يوفّر الشرط الأساسي لحل عادل لمشكلة فلسطين باستبعاد تسلط اسرائيل نهائيا على الأراضي الفلسطينية كنتيجة للحرب بين العرب واسرائيل، وأكثر من ذلك توفير أساس واقعي للأمة المشكّلة من الشعب الفلسطيني.

ثانيا، ان هذا القرار ينص في الفقرة ٢ (ب) من المنطوق على: "... ضرورة حل مشكلة اللاجئين في اطار التسوية السلمية".

ان مواطني الدول العربية التي كانت في حرب مع اسرائيل لم يصبحوا لاجئين بأى معنى من المعاني ومن ثم فان الشعب الفلسطيني وحده هو الذى فرّ من أرضه ليمكث في وضع اللاجئين بصورة نهائية. ان تسوية عادلة لوضعه يمكن انجازها عن طريق عودته الى أرضه وممارسته لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير وفي اقامة دولة مستقلة ذات سيادة. ان القرار بالتالي يحاول تقييم وضع هذا الشعب غير المحتمل ويحمي مصالحه الحيوية. ويبقى على المجتمع الدولي أن يساعد الشعب الفلسطيني على وضع برنامج سياسي سليم، والسير في طريق يمكّنه من تحقيق هذه الأهداف النبيلة التي وضع أسسها القرار ٢٤٢ (١٩٦٧).

Digitized by UNOG Library

ثالثا ، ان الفقرة ٣ من منطوق هذا القرار تحيل جميع مشاكل الشرق الأوسط الى الأمم المتحدة بما في ذلك قضية فلسطين . فاذا عولجت هذه القضية خارج اطار الأمم المتحدة اليوم ، فان ذلك لا يرجع الى أن القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) لم ينص على المحفل الملائم لمعالجتها ، ولكن ذلك يرجع الى رغبة هؤلاء الذين أرادوا تجاهل الاطار المنصوص عليه في القرار . ان هذا الوضع لا يرجع الى قصور في قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) .

ان اشتراط اطار الأمم المتحدة هو الأساس الشرعي لمشروع القرار A/35/L.39 المعروض الآن على الجمعية العامة ، والذى تسعى من خلاله الجمعية الى رفض مناقشة القضية الفلسطينية دون مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية نيابة عن شعبها .

ولهذه الأسباب ، فان الهجوم الذى يشن على قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) في الفقرة الأولى من منطوق مشروع القرار A/35/L.38 ، وحتى لو خلصت النوايا فان هذه المحاولات في بعض الأحيان لا تكون سليمة ، وهي تقوّض الأساس الوحيد السليم لاستتباب الأمن في هذه المنطقة من العالم ، مما سيترتب عليه آثار وخيمة . وبالتالي فان وفد بلادى لا يؤيد هذا الموقف الرجعي .

اننا نناشد الدول المتبنية لمشروع هذا القرار أن تأخذ في الاعتبار هذه الحقائق حتى لا تتهم في المستقبل ، من قبل الأجيال الفلسطينية المقبلة نفسها .

والعنصر الآخر في مشروع القرار A/35/L.38 الذى لا نستطيع قبوله هو الفقرة (٨) من منطوقه التي تطالب بالانسحاب غير المشروط لاسرائيل من الأراضي العربية التي احتلت في أعقاب الحروب المختلفة . ان ليسوتو تلتزم بمبدأ انسحاب اسرائيل من الأراضي العربية التي تم احتلالها بعد حروب الشرق الأوسط ، ولكن يجب أن يرتهن ذلك باطار التسوية السلمية المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) ، على أن تكون جميع الأطراف مشاركة على قدم المساواة في حل المسائل التي تشكل القوى التي تسعى الى ايجاد التوتر في المنطقة ، وليس هناك طريق سهل .

ان وفد بلادى يناشد جميع الأطراف ، السعي الى التمسك بأحكام قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) ، سعيا لايجاد تسوية سلمية للمشكلة برمّتها . ان الحل المضمون للتوصل الى معاهدة سلام اقليمية مع الالتزام الجاد بها من قبل المناضلين ، هو أن يشارك الجميع على قدم المساواة . ان أى حل آخر سيكون سطحيا ومهددا مثله مثل اللجوء الى خداع النفس وهو الأمر الذى يجب أن نسعى جميعا الى تجنبه .

Digitized by UNOG Library

ان وفد بلادى ، فيما عدا ذلك يستطيع الموافقة على بقية المقترحات الواردة في مشروع القرار A/35/L.38 ، وبالتالي فاننا سنصوّت لصالحه . وسوف نؤيد مشروعات القرارات الأخرى المتعلقة بنفس الموضوع ، من هذا المشروع حتى مشروع القرار A/35/L.42 ، لأننا نؤيد مبادئها .

السيد عبد المجيد (مصر) : يود وفد مصر أن يسجل موقفه من مشروع القرار A/35/L.38 بكل وضوح قبل أن يبدأ التصويت. ويمكن أن الخص هذا الموقف على الوجه الآتي :

أولا ، ان مصر تؤيد دائما وبقوة كل ما من شأنه استعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . وانطلاقا من هذه السياسة الثابتة والواضحة كانت مصر - ولا تزال وستظل دائما - تسعى باخلاص وعن ايمان وعقيدة ، وتقدم كافة التضحيات ليحصل الشعب الفلسطيني على حقه المشروع والثابت في تحقيق مصيره بدون أى تدخل خارجي . وقد أكدنا موقفنا المبدئي الثابت في كافة المناسبات ، كما ترى مصر ان الاختلاف الموضوعي في الرأى أو الأسلوب الذى يتبع لا يجب أن يؤثر على امكان تضافر الجهود المخلصة التي تبذل كل ما هو ثمين نحو تحقيق الهدف المنشود .

وبخصوص مشروع القرار A/35/L.38 أود أن أسجل بأن موقفنا هو الامتناع عن التصويت على هذا القرار ، ويرجع ذلك الى تضمينه لأمور تعكس خلافا في الرأى حول الأسلوب وليس حول الهدف . وعلى وجه التحديد : أولا ، الاشارة الى قرار العام الماضي رقم ٣٤/٦٥ الفقرة (باء) .

ثانيا ، الاشارة الى فقرتين في تقرير لجنة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني هاتان الفقرتان بهما تعريض لا نقبله وقد سبق أن سجل وفد مصر معارضته لهاتين الفقرتين عند ما بحث التقرير في اللجنة . وموقف مصر المبدئي من معارضة محاولات لقلّة مغرضة تحاول اقحام أمور خلافية في أعمال اللجنة بما لا يخدم القضية الفلسطينية بأى حال من الأحوال .

Digitized by UNOG Library

السيد البورنوز (اكوادور) (الكلمة بالاسبانية) : ان وفد بلادي يود ، فيما يتعلق بهذا البند ، ان يؤكد احترامه للمبادئ التي تحكم سياسته الخارجية وبياناته السابقة ، وخاصة رفضنا لأى احتلال للأرض عن طريق القوة ، ودفاعنا عن حق تقرير المصير للشعوب ، ودعمنا للحقوق المشروعة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في الاستقلال والسيادة الوطنية ، وكذلك حق اسرائيل في وجود معترف به من قبل جميع الدول .

ان وفد بلادي ، مع وفود أخرى من دول امريكا اللاتينية ، قد أيد صياغة من هذا النوع وجدت طريقها خلال السنوات في قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن . وبفضل هذا التحرك من قبل امريكا اللاتينية ، أوشك الوصول الى تسوية دائمة للمشكلة . ان القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) قد أيّد كبديل ملائم لسلام عادل ودائم في الشرق الأوسط يحث على انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من الأراضي المحتلة اثناء النزاع ، وانهاء النزاع بين جميع الدول بالاضافة الى احترام سيادتها في المنطقة ووحدة أراضيها واستقلالها السياسي والاعتراف بحقها في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها ، بعيدة عن كل تهديد وعن أعمال العنف .

ان القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) له أهمية خاصة بالنسبة لحقوق الشعب الفلسطيني ولابد من تجديده . ولذلك فانه بالاضافة الى هذا القرار ، فان وفد بلادي قد أيّد مختلف مشروعات القرارات المدرجة في الفقرة الأولى من ديباجة مشروع القرار A/35/L.38 .

ولذلك ، ومع موافقتنا على النص العام لمشروع القرار ، فاننا لا نوافق على الفقرة الأولى من المنطوق ، واذا ما أجرى تصويت منفصل على هذه الفقرة فان وفد بلادي سيمتنع عن التصويت عليها .

أما فيما يتعلق بما هو مقترح في مشروع القرار A/35/L.39 ، فاننا نعتقد انه يدخل في اطار التشريع الداخلي للدول ، التي بحرية وبأسلوب سيادي تدخل في التزامات دولية لابد من الاشادة بها واحترامها عندما يكون الباعث عليها هو اعتبارات السلام التي يدعمها الرأى العام لشعوبها المستقلة ، وعندما تكون أهدافها ونتائجها المباشرة هي انسحاب قوات الاحتلال الأجنبية واعادة الأراضي لأصحابها الشرعيين . ان اعادة هذه الأراضي فقط ، كما يحدث بالنسبة لمصر ، يمكن كخطوة أولى أن يعاون في السير وفق أحكام القانون الدولي ، وضمان التعايش السلمي والوفاق الدائم بين بلدان المنطقة . ولهذه الأسباب ، التي لها دلالة مباشرة بالنسبة الى بلدي ، فاننا سوف نمتنع عن التصويت على مشروع القرار (A/35/L.39) .

Digitized by UNOG Library

وبالنسبة لمشروعي القرارين A/35/L.40 و A/35/L.41 اللذين نؤيدهما ، فاننا نأمل في أن تستمر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، في الاضطلاع بمهامها بطريقة موضوعية لتحقيق تطبيق وتنفيذ توصيات الجمعية العامة ، وأن تشارك في أعمال الجمعية العامة ومجلس الأمن بتقاريرها . كذلك فاننا نأمل في أن تدعم الوحدة الخاصة ، الأعمال اللازمة لتسوية المشكلات الخاصة بالشعب الفلسطيني .

أما فيما يتعلق بمشروع القرار (A/35/L.42/Rev.1) ، فان وفد اكوادور سوف يؤيد هذا المشروع نظرا للطابع التاريخي والديني للقدس بالنسبة لجميع البلاد المسيحية وكذلك لشعوب ديانتي التوحيد العظميين الأخريين ، اليهودية والاسلام . وكما فعلت بلادي دائما منذ اعتماد القرار التاريخي ١٩٤ (د-٣) في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ والذي يجب أن ترد اشارة اليه في هذا المشروع ، فاننا سوف نؤيد دائما الحاجة الى حماية الأماكن المقدسة وحرية الوصول اليها تحت اشراف الأمم المتحدة . ان ما يسمى بالقانون الأساسي الذي أصدرته اسرائيل من جانب واحد ، سوف يؤثر تأثيرا خطيرا على الوضع العالمي المتميز لمدينة القدس بالنسبة للشعوب المسيحية . ان هذا الاجراء لا يسهم في البحث عن سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط . ان هذا هو السبب الذي دفع اكوادور الى اتخاذ قرار نابع من سيادتنا ودون أي ضغط بنقل بعثتنا الدبلوماسية من القدس الى تل أبيب في تموز/يوليه من هذا العام ، وذلك فور علمها باعتماد القانون الأساسي بشأن القدس ، قبل أسابيع من اعتماد مجلس الأمن للقرار ٤٧٨ (١٩٨٠) ، وذلك تمشيا مع سياستها بعدم الاعتراف بالاستيلاء على الأراضي بالقوة .

ان وفد اكوادور يأمل في أن يعود الفلسطينيون الى ديارهم والى ممتلكاتهم ، وأن تنسحب قوات الاحتلال لأن احتلال الأراضي بالقوة يعتبر انتهاكا للقانون الدولي وللسلوك المتحضر . وكذلك فاننا نأمل في الغاء وتعديل توزيع الأراضي الذي تم دون استشارة الشعب الفلسطيني والبحث عن تسوية نهائية بالمشاركة الكاملة لهذا الشعب ، والاعتراف بحقوقه غير القابلة للتصرف . ومن الطبيعي ، ان جميع دول المنطقة ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية يجب أن تشارك على قدم المساواة في أية مفاوضات أو اتفاقات تتمشى مع قرارات الأمم المتحدة .

Digitized by UNOG Library

السيد كامندا واكامندا (زائير) (الكلمة بالفرنسية) : ان جمهورية زائير قد أيدت دائما السعي لايجاد حل دائم وعادل للقضية الفلسطينية يستند الى الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في العودة الى دياره وحقه في تقرير المصير والاستقلال والسيادة الوطنية بما يتمشى مع ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي .

ان جمهورية زائير التي تعتبر انه من غير المقبول السيطرة على الأراضي بالقوة ، والتي تدافع عن الوضع الدولي لمدينة القدس ، تعتبر ان الشعب الفلسطيني له نفس حق الشعب الاسرائيلي أي الحق في الحصول على وطن والعيش في سلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها دوليا .

ان مشروع القرار (A/35/L.38) المعروض علينا ، يتضمن نقاطا ايجابية وكذلك بعض النواحي السلبية والمتناقضة والغامضة . اننا نعتبر انه من العناصر الايجابية ، التذكير والتأكيد على القرار ١٨١ (د-٢) ذلك لأن زائير تعتقد ان مشكلة فلسطين تتطلب أن ينظر اليها من خلال تتبع تنفيذ هذا القرار ، وان وجود اسرائيل يتضمن نقطة البدء في هذا التنفيذ . وبناء عليه فاننا نعتقد أن اعادة هذه المبادئ الواردة في قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) تعتبر نقطة ايجابية ، لأننا لازلنا نعتقد ان القرار المعتمد في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ سيبقى هو الأساس الهام لحل عادل وشامل لقضية فلسطين ، وفوق ذلك فانه يقدم منهجا أكثر شمولية لما ورد في القرار ١٨١ (د-٢) في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ .

Digitized by UNOG Library

ان قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) يتضمن عناصر اساسية وضرورية من اجل ايجاد التسوية العادلة والدائمة للمشكلة التي تواجهنا . ولو كان تم احترام قرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢) الذى نذكر به الان من قبل جميع الاطراف ، لما كنا دون شك نظرنا القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) اليوم. ان حقيقة صدور هذا القرار ترجع الى ان القرار ١٨١ (د-٢) لم يتم قبوله من الجميع .

اذن ، فنص الفقرة (١) من منطوق مشروع القرار A/35/L.38 تسبب بعض المشكلات الاساسية لنا ، اذ انها تبتعد عن النظرة الاساسية وتزيد من تعقيد المشكلة وتعقيد السعي من اجل ايجاد حل عادل ودائم لقضية فلسطين .

وبالاضافة الى ذلك ، فاننا بينما نؤيد الانسحاب الكامل وغير المشروط لاسرائيل من جميع الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ومع تأييدنا للمبدأ الاساسي الذى يقضي بعدم قبول احتلال الاراضي بالقوة ، فان وفد زائير يعتبر ان الفقرة (٨) من منطوق مشروع القرار A/35/L.38 تتطلب المزيد من التوضيح لكي تتمشى مع الخط الذى انتهجه قرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢) في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ .

وبالتالي كان بامكاننا ان نصوت لصالح مشروع هذا القرار، لو لم يكن هذا الاختلاف في الفقرة (١) من المنطوق . وعلى اية حال فان التعديلات المقترحة من السيد مندوب مالطة ليست كافية بالنسبة الينا .

لكل هذه الاسباب ، فان وفد زائير سوف يمتنع عن التصويت على مشروع القرار A/35/L.38 وبالمثل ايضا على مشروع القرار A/35/L.39 ، وسوف نصوت مؤيدين لبقية مشروعات القرارات .

السيد زكي (ملديف) (الكلمة بالانكليزية) : نحن اليوم بصدد اتخاذ بعض القرارات بشأن موضوع قمنا ببحثه على مدى اكثر من ثلاثة عقود وارد تحت البند ٢٤ من جدول الاعمال ، وهو " قضية فلسطين " . وفي رأى وفد بلادى ، فان هذه القضية ليست مصدرا للصراع في الشرق الاوسط فحسب ، بل انها تعرض ايضا السلم العالمي للخطر مع مواصلة التصعيد من حدة التوتر .

ان وفد بلادى لم يتناول الكلمة خلال مناقشة هذه القضية الهامة للغاية ليس لأن قلقنا بشأن مصير الملايين من اشقائنا الفلسطينيين يقل بأى حال من الاحوال عن قلق الذين تحدثوا

Digitized by UNOG Library

بشأن القضية كما ان هذا لم يكن نتيجة لاغفالنا لشعور الظلم والمعاناة اللذين حلا بهم منذ اكثر من ٣٠ عاما ، ولكن لاننا كنا نعتقد انه خلال العقود الثلاثة الماضية ، فان تفاصيل هذه المأساة الوحشية التي فرضت على الشعب الفلسطيني ، قد تم عرضها بوضوح امام هذه الجمعية الموقرة .

وفي هذا الصدد ، فان وفد بلادى يود ان يسجل ثناءه للعمل القيم الذى تقوم به اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، وذلك للفائدة التي قدمتها ليس لهذه المنظمة العالمية فحسب ، بل لكل من يود ان يطلع على حقيقة ما يمكن ان تكون عليه قسوة وانانية بني البشر ، حتى أولئك الذين يقبلون كمتدينين وشرفاء ، عندما يتعلق الامر بحقوق الانسان .

وفي رأى وفد بلادى ، فان اى قرار سوف نعتمده فيما يتعلق بقضية فلسطين ، يتعين ان يقوم على عدد من الحقائق الاساسية التي لا يمكن دحضها وهي : اولا ، ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد والحقيقي للشعب الفلسطيني . ثانيا ، انه نتج عن ذلك ان اى مؤتمر او مناقشة يعنى بمستقبل فلسطين او الفلسطينيين انفسهم لا يمكن ان يتم دون مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية . ثالثا ، ان الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني يجب احترامها واعادتها له دون ابطاء . ان هذه الحقوق يجب ان تشمل حقه في العودة والعيش في اراضيه وتقرير مستقبله ، كما هو مكفول لجميع الدول كبيرها وصغيرها بموجب احكام ميثاق الامم المتحدة ، وبما يتمشى مع مبادئ وقواعد القانون الدولي .

وفضلا عن ذلك ، فان وفد بلادى على قناعة بأنه لا يمكن التوصل الى حل سلمي لقضية فلسطين ، ولا لمشكلة الشرق الاوسط ككل دون الانسحاب الفورى غير المشروط للقوات الاسرائيلية من جميع الاراضي الفلسطينية والعربية التي احتلتها اسرائيل دون سند قانوني منذ ١٩٦٧ بما في ذلك مدينة القدس الشريف . ونحن نعتقد ان اتفاقات كامب ديفيد المعروفة قد اظهرت بوضوح انها مصدر للخلاف والتوتر بدلا من تقديم ما يشبه السلام . وفي رأينا فان الاتفاقات والمعاهدات الجزئية يمكن ان تقدم فقط الانتهاكات لحقوق الشعب الفلسطيني ، ولميثاق الامم المتحدة ، وللقرارات العديدة التي اعتمدتها الامم المتحدة . ومن ثم فليس لهذه المعاهدات والاتفاقات الجزئية اية صلاحية في تقرير مستقبل الشعب الفلسطيني واراضيه .

Digitized by UNOG Library

ويعتقد وفد بلادى ان مشروعات القرارات A.35/L.38 الى A/35/L.42/Rev.1 تغطي النقاط التي اعربت عنها توا ، والتفاصيل الاخرى ، ومن ثم فانها سوف تحظى بتأييدنا الكامل .

السيد فيلاريل (بنما) (الكلمة بالاسبانية) : رغم ان لدى وفد بلادى بعـــض التحفظات بشأن الطريقة التي صيغت بها الفقرة الاولى من منطوق مشروع القـــرار A/35/L.38 الا اننا سوف نصوت لصالح مشروع هذا القرار . املين ان يشكل ذلك خطوة للامام نحو التوصـــل لتسوية سلمية لقضية فلسطين .

Digitized by UNOG Library

السيد بلوم (اسرائيل) (الكلمة بالانكليزية) : امام الجمعية خمسة مشروعات قرارات بشأن هذا البند . ان مشروعات هذه القرارات جميعها تهدف الى اعاقة الحل السلمي للنزاع العربي الاسرائيلي ، لاسيما مشكلة الفلسطينيين العرب التي هي احد الجوانب المتشابكة للنزاع. ومن ثم ، فان مشروعات القرارات هذه تعتبر ضارة بقضية السلام ، كما انها ضارة بقضية الامم المتحدة نفسها ، وبالتالي يتعين رفض مشروعات هذه القرارات .

ان مشروعات القرارات الاربعة الاولى تقوم على القرارات الانفرادية التي اصدرتها الجمعية العامة في السنوات السابقة بشأن هذا البند . فلننظر الى مشروعات القرارات هذه باختصار الواحد تلو الاخر .

ان مشروع القرار (A/35/L.38) لا يؤيد مجرد توصيات ما يسمى لجنة فلسطين ، وهي توصيات تتفق مع الهدف المعلن لمنظمة التحرير الفلسطينية الارهابية بتدمير اسرائيل ، ففي الفقرة الاولى من منطوقه يهاجم قرارا لمجلس الامن وانني اشير الى قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧). ان هذا القرار التاريخي كان ولا زال هو الاساس الوحيد لتسوية تفاوضية للنزاع العربي الاسرائيلي . ان اى ابتعاد عنه او اى تمييع له من شأنه فقط ان يخدم المحاولات الرامية الى تقويض عملية السلام التي قامت على اساسه ، وهذا هو ما يقصده مقدمو مشروع القرار .

وفضلا عن ذلك ، هناك خصيصة للمحاولات المتكررة التي بذلت في الجمعية العامة لفرض اسلوب انفرادى على النزاع العربي الاسرائيلي . ان مشروع القرار (A/35/L.38) يفترض مقدما مفاوضات بشأن موضوع " حق " الفلسطينيين العرب في اقامة " دولة مستقلة ذات سيادة " ، اى اقامة دولة عربية فلسطينية ثانية بالاضافة الى دولة فلسطين العربية في الاردن . وبهذه الطريقة ، فان مقدمي مشروع القرار يسعون ايضا الى عرقلة عملية السلام الجارية .

وعلاوة على ذلك ، فان مشروع القرار (A/35/L.38) يمضي قدما بطريقة مرحة ، ويمكن ان اضيف ، وعمياء ، فيطلب من مجلس الامن ان يفرض عقوبات على اسرائيل . ان اقتراح فرض عقوبات في حد ذاته وبأى شكل ، هو نتاج عقلية حربية ، وهو منهج ملتوي في تناول النزاع العربي الاسرائيلي ، الذى كان مسؤولا عن كثير من البؤس والمعاناة خلال الثلاثة عقود الماضية . وبالاضافة الى ذلك ، ليست هناك ارضية صالحة للمطالبة بفرض عقوبات نتيجة قرارات غير ملزمة اعتمدها اى جهاز

Digitized by UNOG Library

في الامم المتحدة . وأيا كانت التغييرات الشكلية ، التي تجرى الان محاولة اجرائها في هذه المرحلة ، فانها لا يمكن ان تخفي او تغطي هذه الحقيقة الاساسية .

ان مشروع القرار (A/35/L.39) يرفض تماما اطار اتفاقات كامب ديفيد للسلام في الشرق الاوسط ، وهو يلمح بوضوح الى انه يرفض ايضا معاهدة السلام الاسرائيلية المصرية الموقعة في اذار/مارس ١٩٧٩ . وبهذه الطريقة ، فان مشروع هذا القرار هو محاولة اخرى لعرقلة تقدم عملية السلام الجارية ، وهي العملية الوحيدة البناءة والايجابية التي برزت فيما يتعلق بالنزاع العربي الاسرائيلي منذ ثلاثة عقود . وفي صدد العملية ، فان مشروع القرار يحاول تحويل الامم المتحدة عن سبب وجودها ، وهو منع الحرب والحفاظ على السلام . وباختصار ، فان مشروع هذا القرار ، على غرار سابقه ، ينتهك ميثاق الامم المتحدة وكل ما يمثله .

والحقيقة ان مقدمي مشروعي القرارين لا يقبلون ان عضوين في الامم المتحدة كانا في حرب ضد بعضهما ، قد وقعا معاهدة سلام تفاوضية وتعهدا ايضا بالعمل على تحقيق حل شامل للنزاع العربي الاسرائيلي . وطبقا لاى مقياس ، فانه من المؤكد ان هذا العمل ليس مشروعا فقط ، وانما هو ايضا موقف رغبت دولتان في ان تتخذاه . وليس هناك طرف ثالث او اطراف ، ولاسيما هذه الجمعية ، من سلطتها القانونية او المعنوية ان تتشكك او ان تنكر صحة الاتفاقات التي تمت في اطار معاهدات ثنائية لا دخل لهم فيها . والواقع انه اذا كانت هذه المنظمة اقل اضطرابا مما هي عليه الان ، لكانت سوف ترحب بالاتفاقات وبمعاهدة السلام .

اما مشروعا القرارين A/35/L.40 و L.41 فانهما اكثر من السابقين . ان اولهما يطيل مرة اخرى في اجل لجنة كان تشكيلها غير مشروع في المقام الاول ، وقد وضح طابع ولايتها السلبي منذ اربع سنوات عندما وضعت تلك اللجنة توصيات غير مشروعة لاول مرة . ومنذ ذلك الحين ، اثبتت اللجنة انها جهاز منحاز تماما وغير مسؤول ، وهي تؤيد تماما اولئك الذين يعارضون السلام في الشرق الاوسط . ومع ذلك ، فقد طلب من هذه الجمعية مرة اخرى ان تقوم بتبديد مزيد من موارد الامم المتحدة المحدودة ، في الوقت الذى تمر فيه المنظمة بأزمة مالية عارمة لانها لا تستطيع ان تجد حتى مبالغ صغيرة من المال لتمويل مشروعات بناءة .

وعلى اساس الاداء الذى تم في الماضي ، سوف يتمتع اعضاء اللجنة بولائم سفريات عديدة

Digitized by UNOG Library

على حساب دافعي الضرائب في تلك البلدان التي تسهم بالجزء الاكبر في ميزانية الامم المتحـــدة والتي صوتت دائما ضد انشطة اللجنة باعتبارها تبديدا للمال . ويبدو انه حق ثابت لاعضاء اللجنـة ان يكافأوا بتسهيلات سفر ثابتة على اكثر الذرائع المشكوك فيها .

اما مشروع القرار (A/35/L.41) ، فبينما لا يقل عن سابقه في عدم المبالاة بموارد الامـم المتحدة ، فانه يستحق الشجب اكثر . انه يسعى الى تمويل ، وربما الى توسيع ما يسمى الوحـدة الخاصة للامم المتحدة ، التي ينحصر نشاطها الاولي في انتاج وتعميم المواد الدعائية تحت شعـار الامم المتحدة نيابة عن منظمة هي في طليعة الارهابيين الدوليين . ان هذه الوحدة تابعة لمـا يسمى لجنة فلسطين ، التي تعمل تحت "ارشادها الوثيق" . وهذا من شأنه ان يمس بكرامة امانـة الامم المتحدة ، وان يشوه صورة ومكانة هذه المنظمة .

وسوف يتذكر اعضاء الجمعية ان لجنة فلسطين والوحدة الخاصة ، قد رصد لهما اكثر مـن مليوني دولار امريكي في العام الماضي في ميزانية الامم المتحدة للعام المالي ١٩٨٠/١٩٨١ . ان المرء يمكنه ان يتساءل عما اذا لم يكن من الافضل ان يصرف هذا المبلغ الكبير ــ الذى تتحمله الامـم المتحدة بصعوبة ــ في مساعدة الاطفال الذين يعانون في كمبوتشيا وفي البلدان الافريقية الواقعـة في اقليم الساحل او ضحايا الزلازل في الجزائر وايطاليا .

ان اخر مشروعات هذه القرارات هو المشروع (A/35/L.42/Rev.1) وهو يتعلق بالقـدس انه يعتبر مغامرة جديدة . ان موقف اسرائيل الحازم بشأن القدس ، العاصمة الابدية والموحـدة لاسرائيل والشعب اليهودى ، معروف جيدا ولا حاجة لتكراره هنا . ومع ذلك ، فان القصد من مشروع القرار (A/35/L.42/Rev.1) هو محاولة التدخل في العلاقات الثنائية بين الدول ذات السيـادة واسرائيل . ان مثل هذه المحاولات دون شك ، تتجاوز سلطة هذه الجمعية .

ولا داعي للقول بأن مشروعات هذه القرارات تتجاهل حقوق اسرائيل وشعبها غير القابلـة للتصرف . فهي مثلا تنتهك ميثاق الامم المتحدة وبذلك فانها تفقد اية صلاحية . ان اغلب ما سمعناه في المناقشة وكل ما تحتويه مشروعات القرارات المطروحة على الجمعية دون شك ، انما يؤكد فقـط وجهة النظر التي نتمسك بها بشدة ، وهي ان هذا ليس هو الطريق الذى يؤدى الى احراز تقـدم

Digitized by UNOG Library

في قضية السلام في الشرق الاوسط . اننا نود ان نطلب من جميع الدول المنصفة ان تنظر الى سبب مشروعات هذه القرارات وألا تربط نفسها بها .

واني احتفظ بحقي في الحديث مرة اخرى بشأن مشروع القرار (A/35/L.38) في الوقت المناسب .

Digitized by UNOG Library

السيد نسيبه (الاردن) (الكلمة بالانكليزية) : يبدو ان أحلام ممثل اسرائيل بتغيير جغرافية وتاريخ وديموغرافية بلدان الشرق الأوسط ، ولاسيما فلسطين والاردن ، قد اصبحت مشهورة .

ولقد سبق لي بالفعل أن فندت قانونيا وتاريخيا حجج ممثل اسرائيل الواهية ، كالحرث في البحر . فكم مرة ينبغي لنا أن نكرر أن فلسطين تحت الانتداب هي فلسطين تحت الانتداب وأن الاردن هي الاردن ، وكل منهما ملك سكانه الأصليين منذ آلاف السنين ؟

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد طلب ممثل اسرائيل الكلمة في نقطة نظام فأدعوه الى الحديث .

السيد بلوم (اسرائيل) (الكلمة بالانكليزية) : انني أفهم اننا الآن في مرحلة تعليل التصويت قبل التصويت . وقد خاض ممثل دولة الأردن العربية الفلسطينية في موضوع آخر فرأيت أن أسترعي انتباه السيد الرئيس الى هذا .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ربما لاحظ الممثلون انني كنت متسامحا في ادارة شؤون الجمعية فيما يتعلق بتعليل التصويت والبيانات الأخرى . وسوف استمر في ذلك .

ويمكن لممثل الاردن أن يتابع حديثه .

السيد نسيبه (الاردن) (الكلمة بالانكليزية) : فيما يتعلق بنقطة النظام قبل أن اتابع حديثي : انني اعترض كل الاعتراض على تسمية ممثل اسرائيل المملكة الاردنية الهاشمية بـ " دولة الاردن الفلسطينية العربية " . فهذا اغتصاب وهو يعرف تماما أن الاردن قبلت في الامم المتحدة في عام ١٩٥٥ باعتبارها " المملكة الاردنية الهاشمية " ، وستظل كذلك سواء أراد أو لم يرد . وهذه نقطة نظام ينبغي له أن يراعيها .

سأتابع الآن تعليل تصويتنا قبل التصويت .

ان وفد بلادي يؤيد مشروعات القرارات الخمسة التي تبدو كأنها موكب عظيم لمشروعات قرارات تتعلق بقضية فلسطين والشرق الأوسط . ولكنني أستطيع أن اؤكد للجمعية انها تمثل عزاء قليلا للشعب الفلسطيني الذي اقتلع من أرضه ، والذي يعيش في العراء بعيدا عن ديارة وأرض آبائه

Digitized by UNOG Library

وأجداده وذلك طوال ٣٣ عاما . هذه هي الحقيقة الأساسية للوضع ، بصرف النظر عن كيفية صياغتنا لمشاريع القرارات هذه .

اسمحوا لي أن أشرح بكل احترام للممثلين ان القرارات الوحيدة الملزمة قانونا بشأن مسألة فلسطين ، فيما يتعلق بالجمعية العامة هما القراران ١٨١ (د - ٢) ، المعتمد في ٢٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٤٧ ، والقرار ١٩٤ (د - ٣) الخاص باعادة اللاجئين الفلسطينيين الى وطنهم، باعتبار ذلك حقا لهم .

ان القرار ١٨١ (د - ٢) نص على انشاء دولة فلسطينية عربية ، وعين حدودها بوضوح في الخرائط الملحقة بهذا القرار ، الى جانب دولة يهودية . وقد عهد الى مجلس الأمن بتنفيذ القرار ولكنه ، لسوء الحظ ،أخفق في ذلك . وكان الاسرائيليون والهجانة والجماعات المسلحة الأخرى قد قضوا مسبقا على القرار باحتلالهم ، حتى في عهد الانتداب البريطاني ، معظم فلسطين متجاوزين المناطق المخصصة لها من قبل الجمعية العامة .

ومازال الكثيرون يتحدثون حتى الآن عن القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) ، الذى أيدته الاردن دائما كأنه لايزال صالحا وحيّا وقابلا للتطبيق . انني لا اؤمن بغش النفس في مسائل بهذه الأهمية . وحقيقة الموضوع ان الاسرائيليين طمسوا القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) وهم لايزالون يفعلون ذلك علنا وبكل صلف . فما فائدة الانسحاب من الباب عندما يكون البيت ذاته قد استعمر استعمارا مكثفا بالاسرائيليين المدنيين في انتهاك صارخ لأحكام اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ والقانون الدولي ؟ ان الكارثة التي نزلت بالشعب الفلسطيني لا مثيل لها في عصرنا ، أو في أى عصر آخر انه لمن قصر النظر ان نعتقد انه يمكن أن يقوم سلم أو أمن طالما يسود قانون الغاب كما كان الحال على مدى الثلاثة عقود الماضية .

ان ممثل اسرائيل يقول ان القرارات تعوق السلم . فما هو نوع السلم الذى تريده اسرائيل ؟ هل هو سلم القبر ؟ وهو يتحدث عن رفاهية العرب الفلسطينيين . أين هم العرب الفلسطينيون ؟ ان مليونين منهم مشردين و ١٫٧٥ مليونا يعيشون تحت الاحتلال والقهر الوحشي . وهو يقول ان الغرض من مشروعي القرارين هو تقويض الامم المتحدة . فما الذى قوض فاعلية الامم المتحدة غير تحدى اسرائيل المتواصل والمنتظم لكل قرار من قرارات الامم المتحدة يتعلق بهذا الموضوع منذ عام ١٩٤٧ ؟ وقد شجع ذلك بلدانا أخرى على تجاهل دور الامم المتحدة والتقليل من شأنه في العلاقات الدولية .

Digitized by UNOG Library

لقد سبق لي أن قلت أن الاردن هي الاردن وهي ملك لشعبها . واسرائيل تعرف ذلك . وفلسطين بلد يعرفها الجميع ، حتى الأطفال يعرفون ما هي فلسطين .

وبالاشارة الى العقوبات التي نطالب بها ، فمنصوص على ذلك في الميثاق ، لماذا تعتبر اسرائيل نفسها فوق القانون ؟ ان أى عضو عاص يرفض الالتزام بمقررات الامم المتحدة ، بعد أن يمنح كل ذلك الوقت للامتثال لهذه القرارات ، ليس امامه بديل آخر الا تطبيق العقوبات عليه ، أيا كـــان هذا العضو .

أما فيما يتعلق باتفاقيات كامب ديفيد ، فلا حاجة بي الى أن ادلل على انها ليست عملية سلم . انها تنص على الاحتلال الاسرائيلي الدائم لبقايا الوطن الفلسطيني ، وتنص صراحة علـــى الاستعمار الاسرائيلي الدائم لما تبقى من الأرض الفلسطينية ؛ وتنص على استمرار ابادة اسرائيـــل للشعب الفلسطيني . وهي تقضي على الفلسطينيين بالتشرد الدائم ولا تنص على عودة فلسطيني واحد سواء من اللاجئين أو من المشردين . هل هذا هو السلم ؟ اذا ما حرمت من العودة الى مدينـتي وبيتي ، هل هذا هو السلم ؟

ولنتحدث عن انفاق الامم المتحدة والوحدة الخاصة بفلسطين لمبلغ مليونين من الدولارات الامريكية . ان ذلك يعد قطرة في محيط عندما نتذكر أن اسرائيل ، المغتصبة لفلسطين ولوطـــن الفلسطينيين ، قد تلقت خلال الثلاث سنوات والنصف الماضية من دولة عظمى واحدة ما يتجـــاوز ١١ بليون دولار امريكي ــ أى أكثر مما أعطي للعالم أجمع . لقد ضن ممثل اسرائيل بمبلغ مليونـــي دولار امريكي خصصت لشرح الكارثة التي حلت بالشعب الفلسطيني والتي بدأت هنا في الجمعيـــة العامة عندما قطعت أوصال فلسطين وعندما اقتلعنا من وطننا .

Digitized by UNOG Library

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن ادعو ممثل مالطة كي يوضح الموقف بالنسبة لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/35/L.38 .

السيد غوسي (مالطة) (الكلمة بالانكليزية) : انني أفهم ان مشروع القرار A/35/L.38 سوف يتضمن فقط التنقيحات التي قرأتها عليكم هذا الصباح ، وأعتقد أن الأمانة لديها الآن نسخ منها . وأظن انني قرأت هذه التنقيحات ببطء كاف هذا الصباح لكي أعطي فرصة للالمام التام بهذا التنقيح وبالتالي لا أرى داعيا لكي ننتظر مقررا آخر بشأن مشروع القرار .

وبالنظر الى بعض البيانات التي القيت هذا الصباح فانني ، نيابة عن لجنة فلسطين أود أن اذكر بأنني عندما تقدمت بتوصيات اللجنة أمام كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن ، قلت في ذلك الحين ان اللجنة ترحب بأية مقترحات اضافية أو تعديلات بشأن التوصيات . ولم يقدم لنا شيء في هذا الصدد ، وبالتالي فان التوصيات ظلت دون تغيير منذ ذلك الحين وأعيدت الموافقة عليها مرارا من قبل الجمعية كأساس لحل المشكلة الفلسطينية ، ورغم ذلك فان مجلس الأمن لم يتمكن بعد من البت فيها .

ان اللجنة قد أوضحت تماما أنها تعتمد على مجلس الأمن .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ان ممثل اسرائيل يطلب الكلمة في نقطة نظامية ، وأدعوه لأخذ الكلمة .

السيد بلوم (اسرائيل) (الكلمة بالانكليزية) : أود أن تسألوا سيادتكم ممثل مالطة عما اذا كان الأمر يتعلق بتعليل تصويت أم أن هذا ايضاح يود تقديمه ؟

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ان السيد مندوب مالطة سوف يأتي الى نهاية بيانه لأن الجمعية تود أن تبدأ عملية التصويت .

السيد غوسي (مالطة) (الكلمة بالانكليزية) : ان الايضاح قد تم بالفعل ، وانني اشير الآن الى بعض الملاحظات التي قدمت بشأن لجنة فلسطين .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : اذا كان ممثل مالطة يود أن يعلل تصويته قبل التصويت ، فانه يستطيع أن يتفضل ، ولكني كنت أفضل أن يفرق بين شرح الوثيقة A/35/L.38 وبين تعليل التصويت .

Digitized by UNOG Library

السيد غوسي (مالطة) (الكلمة بالانكليزية) : اذن في هذه الحالة ليس لدى ما أضيفه .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن فان الجمعية قد ترغب في أن تقرر ما اذا كانت تبدأ بعملية التصويت على A/35/L.39 كما كان مقررا من قبل ، أم أنها في ظل الظروف الحالية الجديدة تبدأ بمشروع القرار A/35/L.38 .

هل لي أن أسأل الجمعية عما اذا كان هناك أى اعتراض على أن نبدأ بعملية التصويت على مشروع القرار A/35/L.38 ثم نستكمل بعد ذلك حتى A/35/L.42 ؟

يبدو أنه ليس هناك اعتراض على ذلك ، وأدعو الآن الممثلين الذين يودون تعليل تصويتهم قبل التصويت على مشروع القرار A/35/L.38 . وأود أن أضيف ان هؤلاء الممثلين لم يعللوا تصويتهم بشأن A/35/L.38 عند ما عللوا تصويتهم على مشروعات القرارات الأخرى .

السيد عصمت عبد المجيد (مصر) : السيد الرئيس ، لقد ذكرت منذ لحظات موقفنا من مشروع القرار L.39 ، وأشرت بالذات الى موقفنا المبدئي من القضية الفلسطينية ، وطالما ان الجمعية قد قررت بدء التصويت الآن على مشروع القرار L.38 ، فانني لا أجد داعيا لتكرار هذا الموقف المبدئي من القضية الفلسطينية عند شرحي للتصويت على مشروع القرار L.38 .

ان وفد بلادى يلاحظ بكل أسف ان مشروع القرار L.38 يحوى اشارات سلبية ، تعتقد مصر انها لا تخدم الهدف الذى يجب علينا ألا نحيد عنه ، وعلى وجه الخصوص : أولا ، الاشارة الى القرار ٣٤/٦٥ فقرة (ب) الذى صدر في الدورة الماضية بأغلبية هزيلة ، انساقت للأسف وبحسن نية وراء محاولات مغرضة لا داعي لها .

ثانيا ، الاشارة الى قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) الذى يمثل في نظرنا الاطار العام للتسوية السلمية ، والذى يجب أن نحرص جميعا على عدم المساس به ، ولقد جاء التعديل الذى تقدمت به مالطة على النص الأصلي لمشروع القرار L.38 محاولة للتخفيف من المساس بهذا القرار الا أن وفدنا كان يود الاقتصار على استذكار تأكيد قرار ٢٤٢ (١٩٦٧) وكذلك القرار ٣٣٨ (١٩٧٣) مع تأكيد لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره .

ونحن في نظرنا ان القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) الذى حصل على اجماع الرأى في مجلس الأمن

Digitized by UNOG Library

يحوى مبادئ أساسية وهامة بعدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة ، وكذلك بتسوية المنازعات بالطرق السلمية ، وكذلك الالتزامات المتبادلة التي يمكن اذا ما تحققت ان توفر الأمن والأمان لجميع الأطراف المعنية .

وفي ضوء هذه الاعتبارات ، فان وفد مصر لا يجد مفرا سوى الامتناع عن التصويت على مشروع القرار L.38 ، ويهمني أن اسجل بكل وضوح ان السبب الرئيس لامتناع مصر عن التصويت هو الاشارة الى القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) ، والاشارة التي تضر ولا تنفع الى قرار العام الماضي ٣٤/٦٥ (ب) . كما يهمني ان اؤكد ان هذا الامتناع لا يعني بأية حال من الأحوال ، المساس بتأييد مصر التام والثابت للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق .

السيد بافي (العراق) : لقد جرت العادة ، سيادة الرئيس ، أن يقوم الممثل الاسرائيلي بتكرار نفس الصيغ في كل مجال وفي كل اجتماع يتعلق بحقوق الشعب الفلسطيني أو الحالة في الشرق الأوسط . لقد أصبحت اسطوانة مكررة .

لقد تطرق الوفد الاسرائيلي في تعليله للتصويت الى المسائل التالية .

أولا ، موضوع كامب ديفيد ، تلك الاتفاقيات التي ثبت فشلها ، والتي أصبحت المفاوضات التي يقومون بها خلف ظهر الشعب الفلسطيني ، بل بنية الطعن فيه موضعا للتندر على الطريق المسدود التي وصلت اليه ما تدعى بمفاوضات الحكم الذاتي . ولا أدرى أى حكم ذاتي هذا ، حيث ذكر مناحيم بيجين بأنه حتى لو تم التوصل الى أى اتفاق ، فان القوات الاسرائيلية ستبقى في الضفة الغربية الى الأبد .

Digitized by UNOG Library

هذه هي كامب ديفيد التي يجب أن يخجل صانعوها من ذكرها ، فهي اهدار حق شعب كامل هو الشعب الفلسطيني الذى طالما أصدرت الجمعية العامة مئات القرارات باحترام حقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال والسيادة الوطنية في وطنه فلسطين ، وحق العودة .

أما قضية الاشارة الى القرار ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ ، فالمعروف أن الجمهورية العراقية لا تعترف بهذا القرار حيث ظهر واضحا ، وثبت فشل هذه الصيغة التي لم تؤد الى أية نتيجة ايجابية بالنسبة للشعب الفلسطيني . ان العالم كله يعرف كيف عالج هذا القرار قضية الشعب الفلسطيني على انها قضية لاجئين وتناسى قضية الشعب الفلسطيني وأراضيه المحتلة بصورة غير شرعية من قبل الغاصبين الصهاينة ، هؤلاء " الشوفينيين " المتعصبين الذين جاءوا من أقاصي البلاد لاحتلال وطن شعب غريب عنهم ، وظهرت أمام جميع العالم نواياهم التوسعية ، تلك النوايا - بل الأعمال - التوسعية التي كشفت الكيان الصهيوني أمام المجموعة الدولية كلها مما سبّب ادانتها في مئات القرارات من قبل الجمعية العامة ومن قبل مجلس الأمن .

ان الوفد العراقي سوف يصوّت مؤيدا مشروع القرار A/35/L.38 ، الا أننا نود أن نوضح أن موافقتنا على الاشارة الى القرار رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧ لا تحجب عن الشعب الفلسطيني بأى حال من الأحوال حقه غير القابل للتصرف منذ الأزل ، في تقرير مصيره في أرضه فلسطين .

السيد أوفينيكوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) :

ان الوفد السوفياتي سيؤيد جميع مشروعات القرارات المعروضة على الجمعية العامة بشأن قضية فلسطين عندما يتم التصويت عليها . ومن الواضح تماما انه لا مفر اطلاقا من ضرورة تمكين الشعب الفلسطيني من التمتع بحقوقه غير القابلة للتصرف ، ولا يمكن اقرار سلم دائم وعادل في الشرق الأوسط دون حل المشكلة الفلسطينية بطريقة منصفة . ان جميع الاتفاقات أو الاتفاقيات الخاصة التي أبرمت على حساب مصلحة الشعب الفلسطيني مرفوضة تماما . ان جميع مشروعات القرارات تدين التدابير التي اتخذتها اسرائيل لتغيير معالم القدس . ومن الواضح أن المقررات الأساسية التي اعتمدها مجلس الأمن بشأن تسوية الوضع في الشرق الأوسط لا تزال سارية المفعول . وفي نفس الوقت ، نعتبر أن تسوية قضية فلسطين يجب أن تستند الى القرارات المعروفة تماما للأمم المتحدة ، والتي تسمح بتحقيق الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، ولا سيما حقه في اقامة دولته المستقلة .

Digitized by UNOG Library

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : قبل أن نبدأ التصويت على مشروعات القرارات الخمسة أود أن أحيط الجمعية علما بأن الكونغو وغينيا قد انضمتا الى مقدمي مشروع القرار A/35/L.38/Rev.1 ، كما انضمت غينيا أيضا الى مقدمي مشروعات القرارات من A/35/39 الى A/35/42/Rev.1 .

لقد طلب اجراء تصويت منفصل على الفقرة الثالثة عشرة من منطوق مشروع القرار A/35/L.38/Rev.1 .

وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، الأرجنتين ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، بلغاريا ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ، الصين ، جزر القمر ، الكونغو ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، اكوادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، غرينادا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، الصومال ، سري لانكا ، السودان ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زمبابوى .

Digitized by UNOG Library

المعارضون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فنلندا ، فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، ايسلندا ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الاميركية .

الممتنعون : جزر البهاما ، بوليفيا ، البرازيل ، بورما ، جمهورية افريقيا الوسطى ، شيلي ، كولومبيا ، كوستاريكا ، الجمهورية الدومينيكية ، مصر ، السلفادور ، فيجي ، غابون ، اليونان ، غواتيمالا ، هايتي ، هندوراس ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، ليسوتو ، ليبريا ، ملاوى ، موريشيوس ، نيبال ، باراغواى ، البرتغال ، ساموا ، سنغافورة ، اسبانيا ، سورينام ، سوازيلند ، أوروغواى ، زائير .

اعتمدت الفقرة الثالثة عشرة من منطوق القرار A/35/38/Rev.1 ، بأغلبية ٩٤ صوتا مقابل ١٩ صوتا وامتناع ٣٤ عن التصويت* .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن ستشرع الجمعية في التصويت على مشروع القرار A/35/L.38/Rev.1 ككل .

وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، الجزائر ، أنغولا ، الأرجنتين ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بوروندى ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ، الصين ، جزر القمر ، الكونغو ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، اكوادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، غرينادا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ساحل العاج ،

---

* ثم أبلغ الأمانة وفد المكسيك بأنه كان ينتوى الامتناع عن التصويت .

Digitized by UNOG Library

جامايكا ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، أوروغواي ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : استراليا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، الجمهورية الدومينيكية ، جمهورية المانيا الاتحادية ، ايسلندا ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : النمسا ، جزر البهاما ، بوليفيا ، بورما ، جمهورية افريقيا الوسطى ، شيلي ، كولومبيا ، كوستاريكا ، مصر ، السلفادور ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ، اليونان ، غواتيمالا ، هايتي ، هندوراس ، اليابان ، ليسوتو ، ليبريا ، ملاوي ، موريشيوس ، نيبال ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، البرتغال ، ساموا ، سوازيلند ، السويد ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، زائير .

اعتمد مشروع القرار A/35/38/Rev.1 بكامله ، بأغلبية ٩٨ صوتا مقابل ١٦ صوتا وامتناع ٣٢ عن التصويت . (القرار ٣٥/١٦٩ ألف) .

Digitized by UNOG Library

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): والآن، سوف نشرع في التصويت على مشروع القرار A/35/L.39.

وقد طلب اجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون: أفغانستان، البانيا، الجزائر، أنغولا، البحرين، بنغلاديش، بنن، بوتان، بوتسوانا، بلغاريا، بوروندي، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية، الرأس الأخضر، الصين، جزر القمر، الكونغو، كوبا، قبرص، تشيكوسلوفاكيا، اليمن الديمقراطية، جيبوتي، غينيا الاستوائية، اثيوبيا، غامبيا، الجمهورية الديمقراطية الالمانية، غانا، غرينادا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هنغاريا، الهند، اندونيسيا، ايران، العراق، ساحل العاج، الاردن، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، منغوليا، المغرب، موزامبيق، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، الفلبين، بولندا، قطر، رومانيا، رواندا، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيشيل، سيراليون، الصومال، اسبانيا، سري لانكا، السودان، الجمهورية العربية السورية، توغو، تونس، تركيا، اوغندا، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، الامارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، فولتا العليا، فييت نام، اليمن، يوغوسلافيا، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون: استراليا، النمسا، بلجيكا، كندا، شيلي، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، فنلندا، جمهورية المانيا الاتحادية، غواتيمالا، ايسلندا،

Digitized by UNOG Library

ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

المتنعون : الأرجنتين ، جزر البهاما ، بربادوس ، بوليفيا ، البرازيل ، بورما ، جمهورية افريقيا الوسطى ، كولومبيا ، كوستاريكا ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، فيجي ، فرنسا ، غابون ، اليونان ، هايتي ، هندوراس ، جامايكا ، اليابان ، ليبريا ، ملاوي ، موريشيوس ، المكسيك ، نيبال ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، سانت لوسيا ، ساموا ، سنغافورة ، سورينام ، سوازيلند ، تايلند ، ترينيداد وتوباغو ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، اوروغواي ، فنزويلا ، زائير .

اعتمد مشروع القرار A/35/L.39 بأغلبية ٦٨ صوتا مقابل ٢٢ صوتا وامتناع ٤٠ عن التصويت .

(القرار ٣٥/١٦٩ باء) * .

---

* ثم أبلغ الأمانة وفد الفلبين بأنه كان ينتوى الامتناع عن التصويت .

Digitized by UNOG Library

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف تصوّت الجمعية الآن على مشروع القرار A/35/L.40 . طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، الجزائر ، انغولا ، الأرجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندى ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غينيا ، غينيا — بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، جامايكا ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، باراغواى ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، اوروغواى ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوى .

Digitized by UNOG Library

المعارضون : استراليا ، اسرائيل ، الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : النمسا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، الجمهورية الدومينيكية ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، غواتيمالا ، ايسلندا ، ايرلندا ، ايطاليا ، ساحل العاج ، اليابان ، لكسمبرغ ، ملاوى ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، بابوا غينيا الجديدة ، السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٢٠ صوتا مقابل ٣ أصوات وامتناع ٢٣ عن التصويت . (قرار ٣٥/١٦٩ جيم)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف تصوّت الجمعية الآن على مشروع القرار A/35/L.41 . طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندى ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، الصين ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غينيا ، غينيا — بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، جامايكا ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، باراغواى ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ،

Digitized by UNOG Library

البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، اوروغواى ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوى .

المعارضون : استراليا ، كندا ، اسرائيل ، الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : الأرجنتين ، النمسا ، بلجيكا ، شيلي ، كولومبيا ، الدانمرك ، الجمهورية الدومينيكية ، فنلندا ، فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، غواتيمالا ، ايسلندا ، ايرلندا ، ايطاليا ، ساحل العاج ، اليابان ، لكسمبرغ ، ملاوى ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٢٠ صوتا مقابل ٤ أصوات وامتناع ٢٣ عن التصويت .

(قرار ٣٥/١٦٩ دال)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أخيرا ، أطرح للتصويت مشروع القرار A/35/L.42/Rev.1 . طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندى ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، كندا ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ،

Digitized by UNOG Library

كوبا ، قبرص، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك، جيبوتي ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، جمهورية المانيا الاتحادية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غينيا ،غينيا ـ بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ايرلندا ، ايطاليا ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ،المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواى ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ،السودان ، سورينام ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس، تركيا ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، اوروغواى ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوى .

المعارضون : اسرائيل .

الممتنعون : الجمهورية الدومينيكية ،غواتيمالا ،ملاوى ، الولايات المتحدة الأمريكية .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٤٣ صوتا مقابل صوت واحد وامتناع ٤ عن التصويت.

(قرار ٣٥/١٦٩ هاء)

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥

Digitized by UNOG Library